وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

أثر القطاع السياحي على النمو الإقتصادي في الجزائر ما بين 1990-2022 .

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

من إعداد الطالبين :

بابا عبد الرزاق

نشادي رضوان

تحت إشراف الدكتور:

معوشي عماد الدين

تخصص: إقتصاد كمي

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الدراسية : 2023 – 2024

شكر وتقدير

الشكر والحمد والثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم..فقد أحيانا من عدم.. وهدانا من ضلالة..وعلمنا من جهالة.. وعافانا وآوانا وكسانا.. فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه...

الشكر الوافر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه الدراسة الأستاذ معوشي عماد الدين ، الذي ساندنا ودعمنا في جميع خطوات هذه الدراسة ، فجازاه الله خير الجزاء وأدام عليه الفضل العظيم.

ولن يفوتني أن أشكر والدينا القديرين الغاليين الذين شاركونا مشوارنا بالابتهال والدعاء،والمتابعة والسؤال والترقب والانتظار جازاهما الله تعالى خير ما يجازي والدين عن ولدهما.

وأخيرا وليس آخرا .. أشكر كل من ساهم معي ماديا أو معنويا، وأعتذر لمن فاتني ذكره ولم أتمكن في هذا المقام من شكره، سائلا الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي تحديد أثر السياحة على النمو الإقتصادي في الجزائر ومن أجل ذلك تم إستخدام الأساليب الكمية المعروفة في الإقتصاد القياسي ، حيث تم تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، وقد تم إستخدام برنامج EVIEWS 10 في دراستنا .

حيث توصلت الدراسة إلى نتائج جيدة في ما يخص تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في المدى القصير عند تقدير نموذج الخطأ ECM وعلى المدى الطويل عند تقدير نموذج العلاقة التوازنية حسب منهج الحدود BOUNEDS TEST ، حيث تم إستخدام إيرادات السياحة كمؤشر للسياحة ، والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الإقتصادي ، وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطوير قطاع السياحة والاهتمام به نضرا لأهمية السياحة في تنويع الإقتصاد ومساهمته في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر .

Abstract : This study aims to determine the impact of tourism on economic growth in Algeria, for this reason the quantitative methods known in the econometric system were used. On the other hand, the autoregressive distributed time gaps ARDL was applied, in addition to the EVIEWS 10 program.

This study has reached good results regarding the impact of tourism on economic growth in the short term when estimating the error correction model ECM, and in the long term when estimating the balance relationship model according to the BOUNEDS TEST approach, where tourism revenues were used as an indicator of tourism, besides the GDP which was used as an indicator of growth The economist. Finally we have reached a set of recommendations, one of the most important is the necessity of developing and taking care of the tourism sector , as it is important in diversifying the economy and its contribution in increasing the economic growth in Algeria .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	01
الدراسات السابقة	07
الفصل الأول : القطاع السياحي في الجزائر 1990-2022	08
تمهيد	08
المبحث الأول : مفهوم السياحة و تاريخها و أهميتها	**09**
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للسياحة	09
الفرع الأول : مفهوم السياحة و السائح	09
الفرع الثاني : تاريخ نشأة السياحة	13
الفرع الثالث : أهمية السياحة وأنواعها	17
المطلب الثاني : دواعي و خصائص السياحة	27
الفرع الأول : خصائص السياحة	27
الفرع الثاني : أسباب انتشار السياحة	28
المبحث الثاني : تحليل تطور القطاع السياحي الجزائري 1990- 2022 و مشاكله	32
المطلب الأول : القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة1990--2022	32
الفرع الأول : تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1990--2000	32
الفرع الثاني : القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2001—2022	42
المطلب الثاني : مشاكل القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	46
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثاني : النمو الإقتصادي	**50**
تمهيد	**50**
المبحث الأول : النمو الإقتصادي ، مفاهيمه، نظرياته واتجاهاته	**51**
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي **ومحدداته .**	**51**

الفرع الأول : مفهوم النمو الإقتصادي.	51
الفرع الثاني : عوامل ومحددات النمو الإقتصادي	53
الفرع الثالث : قياس النمو الإقتصادي	55
المطلب الثاني : النظريات و النماذج المفسرة للنمو الإقتصادي	**57**
الفرع الأول : نظريات النمو الإقتصادي	57
الفرع الثاني : نماذج النمو الإقتصادي	59
المبحث الثاني: واقع النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 –2022	61
المطلب الأول : تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر وفق الإصلاحات الهيكلية خلال الفترة 1990–1999	61
الفرع الأول : عرض محتوى سياسة الجزائر الإقتصادية خلال الفترة 1990–1999	62
الفرع الثاني : تطور مؤشرات الاستقرار والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–1999	63
المطلب الثاني : تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2009	**64**
الفرع الأول : محتوى وأهداف برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي(2000– 2009)	65
المطلب الثالث : تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010–2022	67
المبحث الثالث : مشاكل و معوقات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2022	68
المطلب الأول : مشاكل التسيير والتمويل	69
المطلب الثاني : مشاكل سياسية واستثمارية و صحية	70
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي	**74**
تمهيد	74
المبحث الأول : المنهجية و تحليل متغيرات الدراسة	75
المطلب الأول : منهجية وطريقة الدراسة بالإضافة تطور متغيرات الدراسة	75

الفرع الأول : الطريقة والأدوات	75
الفرع الثاني : متغيرات الدراسة	76
الفرع الثالث : نموذج الدراسة	76
المطلب الثاني : منحنيات تطورات متغيرات الدراسة	77
الفرع الأول : المتغير التابع	77
الفرع الثاني : المتغيرات المستقلة	78
المبحث الثاني : تحليل قياسي لتأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي	81
المطلب الأول : دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك	81
الفرع الأول : دراسة الاستقرارية	81
الفرع الثاني : اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUNDS TEST	89
المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية .	90
الفرع الأول : تقدير نموذج ARDL	90
الفرع الثاني : الاختبارات التشخيصية	94
خلاصة الفصل	99
خاتمة عامة	100
قائمة المراجع	102
قائمة الملاحق	107

مقدمة عامة

تعتبر السياحة نشاطا وظاهرة إنسانية قديمة ظهرت نتيجة لدافع التنقل و الاكتشاف ، ولقد تطورت مع مر العصور إلى أن أصبحت صناعة قائمة بذاتها وتعرف بالصناعة الواعدة في الحاضر و المستقبل ، ونظرا لأهميتها وأبعادها المتعددة فقد أصبحت تدرس في المعاهد و الجامعات وتشكل محاور بحث لجملة من الدراسات بشان التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، كما أصبحت السياحة تحتل مكانا بارزا في العديد من الاستراتيجيات التنموية للبلدان النامية و المتطورة ، و قد إعتبرت حسب ما تراه المنظمات العالمية احد الظواهر الهامة في الاقتصاد ، ومنه فمن غير المستغرب أن تمثل السياحة احد القطاعات الهامة ذات الأولوية في الاقتصاد.

يشير واقع الاقتصاد العالمي اليوم إلى نمو و تطور الصناعة السياحية أكثر فأكثر ، إذ تبين المؤشرات أن الحركة السياحية العالمية تتزايد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، أضف إلى ذلك زيادة مساهمتها في قضايا التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، من جهة أخرى لقد شهدت السياحة العالمية نموا متفاوتا بين الأقاليم والبلدان وذلك حسب درجة تطور البلدان واهتمامها بهذه الظاهرة من جهة وتوفرها على الإمكانيات والمقومات والسياحية من جهة أخرى.

تعتبر الجزائر من البلدان النامية ذات المقومات السياحية الطبيعية، الثقافية والدينية الهامة التي لا تتوفر في الكثير من البلدان الأخرى فهي تسعى منذ الاستقلال إلى النهوض بالقطاع السياحي، إذ عملت على تأسيس ميثاق السياحة لسنة 1966 والذي يعتبر بمثابة الخطوة الأولى للاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر، حيث سطرت من خلاله الأهداف الأساسية للتنمية السياحية، وعملت خلال السبعينات على تجسيد جملة من المشاريع في هذا القطاع،

بينما في فترة الثمانينيات لم يحظى هذا القطاع بالقدر الكافي من الاهتمام، وفي التسعينات وفي ظل الأزمة الأمنية والاقتصادية (أزمة المديونية وتراجع أسعار النفط) تراجعت معدلات الاستثمار في القطاع السياحي وتضاعفت أزمة القطاع السياحي في الجزائر، غير انه في بداية الألفية الثالثة وفي ظل الرخاء المالي الذي شهدته الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط أدركت أهمية هذا القطاع في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، إذ قامت الدولة بوضع إستراتيجية لتنمية السياحة في الجزائر على المدى القصير لسنة ،2010 و المدى المتوسط في سنة 2015 .

من جهة أخرى يعتبر النمو الاقتصادي من بين المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تسعى مختلف الدول إلى بلوغها، إذا لا يمكن أن نتوقع حدوث تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية (ألفلاحي، السياحي والفندقي...الخ) في اقتصاد أي بلد، وفي ذات السياق لقد شهد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا كبيرا خلال مختلف مراحل المسار التنموي للاقتصاد الوطني، وهذا راجع لهشاشة هذا الأخير واعتماده بشكل مفرط على قطاع المحروقات من جهة، وغياب الصناعات القاعدية والأساسية من جهة أخرى، حيث ظل ومازال قطاع المحروقات يتربع على الاقتصاد الوطني محتفظا بدوره الريادي بين باقي القطاعات الأخرى ، وهذا ما حتم على الجزائر النظر و التفكير في تنمية وتطوير القطاعات الأخرى خارج المحروقات واستغلال مقوماتها على غرار القطاع السياحي لتحقيق النمو و التنمية الاقتصادية.

1) الإشكالية

لقد أمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي الموالي :

ما مدى تأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟

2) الأسئلة الفرعية

وانطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية :

- ما المقصود بالتنمية السياحية ؟
- ما هو واقع تطور القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟
- ما هو أثر تطور السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإرادات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

3) فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى أربع فرضيات أساسية تكمن فيما يلي :

- التنمية السياحية تعني العملية التي تقود إلى استخدام واستثمار الموارد السياحية لتحسين طريقة الحياة المعاشية .
- نمو وتطورا لقطاع السياحي في الجزائر خلال مسارها التنموي 1990-2022 راجع لسياسة الدولة في توجيهها للمشاريع السياحية و الاستثمارات في هذا القطاع خاصة بعد الخروج من النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق .
- تطور ونمو القطاع السياحي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر .

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإرادات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

4)أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر ، نظرا لسعي هذه الدولة على تشجيع الاستثمار في السياحة وتحسين البنية التحتية خاصة في مجال النقل والفنادق لتحظى باستحسان السياح .

من جهة أخرى تزداد أهمية هذه الدراسة حيث توفر للقارئ والباحث في الجانب النظري دراسة علمية تشخص سياسات واستراتيجيات تطوير القطاع السياحي في الجزائر في الحاضر و الآفاق المستقبلية ، إضافة إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، أما في الجانب التطبيقي توفر دراسة قياسية تبين تأثير ومساهمة السياحة في النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة.1990-2022.

4) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحليل واقع وأهداف استراتيجيات تطوير القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990---2022.
- الوقوف على المشاكل و العراقيل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990---2022.
- دراسة وتحليل تطور معدل النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة 1990---2022.

- دراسة اثر تطور بعض متغيرات السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة.

5) منهجية وأدوات الدراسة :

من اجل الإحاطة بمختف جوانب البحث والإجابة على التساؤل المطروح واختبار صحة فرضياته على ضوء ما يتوفر لنا من بيانات اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن البنك العالمي بالإضافة إلى استخدام برنامج Eviews10

6) حدود الدراسة

تمثل حدود هذه الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية كما يلي :

الحدود المكانية : اقتصرت هذه الدراسة خاصة في الجانب التطبيقي على الطابع الوطني ، حيث خصت هذه الدراسة الجزائر دون البلدان الأخرى وذلك من خلال عرض وتحليل واقع وآفاق تطوير القطاع السياحي الجزائري ومساهمة وتأثيره على النمو الاقتصادي.

الحدود الزمنية: لقد شملت فترة الدراسة بشكل عام الفترة، 1990-2022

7) الدراسات السابقة

- **<u>الدراسة الأولى</u>**

دراسة مستوي عادل ،2018---2019 بعنوان(اثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990---2016) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد الخدمات. جامعة الجزائر-3- الجزائر حاول الباحث معالجة إشكالية أهمية السياحة في الجزائر ، ولقد تناول الباحث في هذه الدراسة: حيث ارتكزت هذه الدراسة على تشخيص و تحليل واقع تطور القطاع السياحي في الجزائر وآفاق تطويره من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 ، تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنويع الاقتصادي في الجزائر وأخيرا تم القيام بدراسة اثر تطور بعض متغيرات القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي ولقد خلصت هذه الدراسة إلى ضعف نمو و تطور القطاع السياحي في الجزائر وهذا ما عمق من إشكالية التنويع الاقتصادي ، و عدم وجود علاقة تأثير لمتغيرات القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

- **الدراسة الثانية**

ميسة روبحي 2022 بعنوان (اثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1995---2022)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)، وتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.(OLS) ولخصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية بين عدد السياح الوافدين

والنمو الاقتصادي ووجود علاقة ايجابية غير معنوية بين الإرادات السياحية والنمو الاقتصادي.

- **الدراسة الثالثة**

محمد بن ذهبية صلاح الدين قدري **2023/2022 بعنوان** (مساهمة القطاع السياحي في دعم إستراتيجية الإقلاع الاقتصادي بالجزائر) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد الخدمات. جامعة جيجل، الجزائر.

لخصت هذه الدراسة التغيرات المتواصلة التي يعرفها حاليا قطاع المحروقات في السوق العالمي كشفت عن فشل السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة ودفعها إلى التوجه نحو سياسة التقشف وبالتالي التأثير على دخل المواطنين، حيث عرفت أسعار النفط منذ بداية 2013 انهيار كبيرا وصل إلى حدود 40 دولار للبرميل، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين بإيرادات المحروقات الأمر الذي جعل الجزائر تعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط ، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى تغيير الإستراتيجيات الحالية التي تنتهجها إذ و ضعت مجموعة من القطاعات في خانة القطاعات المعول عليها لإحداث التنمية الاقتصادية في الوطن كبديل لتراجع مداخيل المحروقات وهذا على غرار قطاع السياحة، إذا يضع هذا التوجه قطاع السياحة في المقام الأول من حيث اهتمام الدولة .

الفصل الأول : القطاع السياحي في الجزائر 1990-2022

تمهيد

تعتبر السياحة أحد القطاعات الهامة و الأساسية في الاقتصاد حيث تمثل احد مقوماته ومحركاته ومصدرا للتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان ، فهي تساهم في خلق فرص العمل و جلب الإيرادات المالية بالإضافة تحسين ميزان المدفوعات و كذا تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي ، كما ترتبط بالعديد من القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و من هنا تكمن الأهمية والآثار المختلفة و المتعددة للسياحة غير أن هذه الأهمية والآثار المختلفة تتوقف على حسب المقومات والإمكانيات السياحية التي يملكها البلد و درجة الاهتمام بهذا القطاع وتطوره في اقتصاد البلد .

من جهة أخرى لقد حظيت السياحة باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والباحثين لم تحظى به من قبل وذلك لما شهدته من تطور سريع ونمو هائل على جميع الأصعدة ، إذ تبين المؤشرات نموها وتطورها بمعدلات فاقت نمو الظواهر والصناعات الأخرى ، لذا أصبحت تشكل قطاعا هاما في الاقتصاد بالنسبة للدول النامية على غرار مصر ، تونس والمغرب ...الخ والبلدان المتطورة كفرنسا. ألمانيا ...الخ، هذا ما جعلها تمثل ظاهرة العصر والمستقبل و على هذا الأساس سيبحث هذا الفصل في ماهية السياحة وتطورها و سياقها الدولي و الإقليمي، و كذا مساهمتها في قضايا التنمية الاقتصادية عالميا وذلك من خلال العناصر التالية: تاريخ السياحة و أهميتها

دواعي و خصائص السياحة

تحليل تطور القطاع السياحي الجزائري خلال فترة 1990—2022 و مشاكله

المبحث الأول : مفهوم السياحة و تاريخها و أهميتها

تعتبر السياحية ظاهرة قديمة تولدت عن الإنسان منذ ظهوره وتطورت بتطور وسائل النقل و الاتصال ، حيث تطورت من ظاهرة تقليدية إلى ظاهرة حديثة لتصبح أحد الصناعات الهامة في الاقتصاد في الحاضر والمستقبل و ذلك لأهميتها ودروها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، فلقد أخذت هذه الصناعة الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والاقتصاديين ، وفيما يلي يمكن تحديد ماهية السياحة ودورها وأهميتها الاقتصادية.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للسياحة

الفرع الأول : مفهوم السياحة و السائح

1) تعريف السياحة

هناك عدة تعار يف تناولت موضوع السياحة من قبل العديد من الباحثين والكتاب ، إلا انه سيتم ذكر بعضها مع التركيز على الخصائص المشتركة لهذه التعريفات، وذلك لوضع تعريف محدد يشمل كافة الخصائص، يطلق على السياحة أنها صناعة القرن العشرين أو بترول القرن 21 .

تعريف جوبر فروار (1905) السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعة من ظواهر العصر الحديث، والأساس فيها هو الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والوعي الثقافي لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بالمناظر الطبيعية. [1]

[1] عبد العزيز ماهر توفيق – صناعة السياحة– دار الزهران للنشرو التوزيع – عمان – الأردن –1999 ص23

وجاء تعريف زكي خليل على أنها " انتقال الناس بشكل مؤقت إلى أماكن خارج سكنهم أو أعمالهم الاعتيادية، والنشاطات التي يقوم بها خلال الإقامة في تلك الأماكن والوسائل التي توفر إشباع حاجاتهم[1].

في حين يعرفها (Krape, Whunzir.) على أنها مجموع العلاقات و الأعمال الناتجة عن التنقل و أيام الإقامة للأشخاص، وذلك خارج أماكن إقامتهم المعتادة بحيث أن هذه التنقلات و أيام الإقامة لا تكون بفرض مكسب مهما كان . [2]

عرفت السياحة على إنها " ظاهرة بشرية، قاعدتها البيئة الطبيعية وبنيانها الاقتصاد ومحركها الإنسان، وهي نظام متكامل مؤلف من عدة عناصر تتمثل بالنشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي الخاص بانتقال الأفراد إلى أماكن إقامتهم ولمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولأي قصد كان عدا قصد العمل، وهي صناعة تحتاج إلى الدراسة والتخطيط والتنفيذ، وتمثل إنتاجا اقتصاديا يشبع حاجات الإنسان، ويتأثر سوق هذا الإنتاج بالعرض والطلب . [3]

السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة

---

[1] المساعد زكي خليل – تسويق الخدمات و تقنياته – دار المناهج لنشر و التوزيع – عمان – 2005 ص214

[2] TISSAahmed – economie touristique et aménagement du terriitoire–OPU–Alger–1993 – p94

[3] مجيد ملوك السمراني – جغرافيا السياحة الحديثة والاقتصاديات – الأردن – دار البازوردي للنشر والتوزيع – ص 22–23 .

تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح .[1]

من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا القول بان السياحة عبارة عن نظام متكامل يعمل على جذب وخدمة الغير مقيمين قصد تلبية حاجاتهم و مقاصدهم وتوفير المناخ الملائم .

2) تعريف السائح

لتعريف السائح أهمية كبرى من نواحي عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات و البيانات الإحصائية الخاصة بعدد السياح، أصنافهم، أغراضهم مستويات إنفاقهم، أعمارهم و مواهبهم .

اهتم خبراء السياحة بتحديد تعريف السياحة جعلهم كذلك يهتمون بتحديد مفهوم السائح الذي بدونه لا وجود للسياحة، ففي البداية نجد أن عصبة الأمم في عام 1937م قامت بتحديد مفهوم السياح على أنهم الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة، و كذا الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات علمية، إدارية، سياسية، أو رياضية أو غيرها، هذا بالإضافة إلى المسافرين في رحلات بحرية حتى و لو قضوا مدة أقل من 24 ساعة .

و إتباعا لهذا التعريف فإنه لا ينطبق على الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة في الدولة، أو الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على عمل [2]

و قد قامت لجنة الإحصائيات بعصبة الأمم في 1937م بتحديد من هم السائحون كما يلي:

---

[1] حمدي عبد العظيم ، " السياحة"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ،1996 –ص20

[2] معهد التخطيط القومي – اقتصاديات القطاع السياحي في مصر و انعكاسها علة الاقتصاد القومي سلسلة قضايا التخطيط و التنمية 124– جمهوريو مصر العربية – ديسمبر– 1998 ص09

- الأشخاص الذين يسافرون للترويج عن النفس أو لأسباب عائلية أو لبواعث صحية .
- الأشخاص الذين يسافرون لحضور الاجتماعات الدولية أو لتمثيل بلادهم أيا كان نوع التمثيل (علميا، إداريا، سياسيا أو رياضيا) .
- أرباب العمل الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.
- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية حتى و لو كانت فترة إقامتهم أقل من 24 ساعة .[1]

كما أن المنظمة العالمية للسياحة وضعت سنة 1963 م التعاريف التالية :

الزائر: كل شخص يتوجه إلى بلد لا يقيم فيه لأغراض مختلفة و ليست لممارسة مهنية مقابل أجر و هذا التعريف في الأصل يخص نوعين من الزوار هما :

السواح : هم زوار مؤقتون يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه و تتلخص دوافعهم في الترفيه، الراحة، الصحة ، قضاء العطل الدراسة، الرياضة، أو من أجل القيام بزيارة الأقارب و حضور مؤتمرات وندوات علمية و ثقافية وسياسية .

المتنزهون : و هم زوار لا تتعدى وقت إقامتهم 24 ساعة خارج مقر إقامتهم المعتاد ، ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أنها في العموم ركزت في تعريفها للسياحة على عنصرين أساسهما نشأت السياحة بفعل السفر و انتقال الأشخاص وإقامتهم في الأماكن غير المعتادة، وعملية الانتقال هذه لا بد أن تكون لفترة مؤقتة لا تقل عن سنة .[2]

---

[1] عبد العزيز ماهر توفيق – صناعة السياحة– دار الزاهران للنشر التوزيع – عمان – الأردن–1997 ص26

[2] TISSAahmed – economie touristique et aménagement du terriitoire–OPU–Alger–1993–p21

الفرع الثاني : تاريخ نشأة السياحة

لقد عرفت السفر منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر الأسباب متعددة ، و كانت ظاهرة السفر في فجر التاريخ بواسطة وسائل بدائية و بالتالي كانت بسيطة في مظاهرها و أسبابها و أهدافها و وسائلها ، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل علما يدرس و نشاطا له مبادئه وأسسه وقواعده و تأثيراته المباشرة و غير المباشرة على مختلف شؤون الحياة.

تعود نشأة السياحة إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية حيث كان البشر بحاجة إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء كانت لتأمين الطعام أو أماكن السكن أو بحثا عن أناس للقاء معهم تحقيقا لغرض اجتماعي، و يمكن حصر تطورها الزمني في المراحل التالية:

1) السياحة في العصور القديمة :

كان دافع سفر الإنسان القديم هو الحصول على الطعام و المأوى و توخي المخاطر و البحث عن مناخ أفضل، و مع تطور الإنسان ظهرت دوافع أخرى كالتجارة و مقايضة السلع، و تبدأ مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألفية الخامسة قبل الميلاد، وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع، و لم يقتصر السفر على أهداف تجارية في هذه المرحلة بل تعدت إلى أهداف و دوافع دينية، حيث تبلورت بعض المعتقدات الدينية في ذهن الإنسان ثم تطورت نتيجة ظهور الأديان و ظهور الأنبياء، حيث ظهر دافع لدى الناس للقيام برحلات مهما كانت بعيدة لزيارة الأماكن المقدسة، و أهم الرحلات الدينية في هذه المرحلة هي رحلة الصينيين إذ قطعوا آلاف الأميال في مناطق صحراوية وصولا

إلى معبد بوذا في الهند و كذلك هناك دوافع أخرى مثل حب الاستطلاع، و كذلك دافع المتعة و ذلك لإشباع رغبة السفر لديهم [1] .

أما الإغريق فقد اشتهروا برحلاتهم البرية والبحرية لزيارة المواقع المقدسة المشهورة مثل : دلف و اليوس، كما أنهم اشتهروا بمشاهدة الألعاب الأولمبية في منطقة جبل أولمبيا و الذي بدأ تنظيمها عام 777 قبل الميلاد، و هذا يشبه ما نشاهده في أيامنا هاته من التجمعات البشرية التي تحدث عند اقتراب موعد المباريات الرياضية سواء كانت على المستوى الوطني أو الدولي .

و من خصائص هذه المرحلة :

- ظهور الجيوش هيأ الأمان للناس وبالتالي حرية الحركة
- ظهور النقود والمعاملات و التبادل التجاري و بالتالي ظهور الملكية الفردية
- ظهور الأديان والمعتقدات الدينية وكذلك ظهور الأنظمة والقوانين و كل هذا أدى إلى ظهور ظاهرة السياحة التي لم تعد ظاهرة محكومة بقوانين الطبيعة فقط بل بقوانين وتشريعات الدولة .
- ظهور حدود الدول و ما لها من قوانين بحيث تفرض على السائح احترامها[2]

2) السياحة في العصور الوسطى :

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 395 حتى القرن الخامس عشر، المعروف أن الإمبراطورية الرومانية هي الأخيرة التي نشأت في العصور القديمة، و على الرغم من كل الظروف و الصعوبات و الأخطار التي كان يتعرض لها المسافرون في

---

[1] الظاهر نعيم /سراب الياس – مبادئ السياحة – دار المسيرة للنشر و التوزيع –الطبعة الأولى –عمان – 2001 – ص15

[2] الظاهر نعيم /سراب الياس – مبادئ السياحة – دار المسيرة للنشر و التوزيع –الطبعة الأولى –عمان – 2001 ص16 – مرجع تم ذكره

هذه المرحلة، إلا أن بعض الرحالة قاموا برحلات طويلة و من أشهرهم الإيطالي ماركو بولو و لقد تطور الوازع الديني في هذه الفترة، فبعد انتشار الديانة المسيحية بدأ المسيحيون يسلكون طريقهم نحو المعابد المسيحية الجديدة، في بادئ الأمر كان السفر للغاية الدينية ثم أصبح سياحيا من أجل حب الاستطلاع و من أمثلتها الرحلات :التبشيرية لنشر الديانة المسيحية مثل رحلة القسيسين جان بلنوكا و بنوا النيوزلندي.

خلال هذه المرحلة برز دور الدول العربية فأصبحت الدول الإسلامية مركز الإشعاع الفكري و التطور العلمي في الفترة الممتدة بين القرن 14م و القرن 18م، حيث تطورت الأسفار بمختلف دوافعها و أسبابها، وقد أسهموا في ذلك إسهاما رائدا في وضع الأسس الأولى لفروع السفر و السياحة، و إن تطور الوازع الديني لدى المسلمين خلال هذه الفترة أدى إلى السفر لأداء مناسك الحج في مكة و المدينة المنورة علاوة على زيارة بيت المقدس في فلسطين، ومن أهم الرحالة العرب ابنه بطوطة ابن جبير البيروني .[1]

2) السياحة في العصر الحديث :

ويسمى أيضا عصر السياحة الجماعية، ويبدأ هذا العصر مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عامر 1954م و حتى الوقت الحاضر و من سمات السياحة في هذا العصر:

- تطور الحركة العالمية في العالم بسبب تحقيق الاستقرار للطبقة العاملة ورد حقوقها المهضومة
- ارتفاع مستوى دخل الفرد خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية .
- تزايد حجم السكان بشكل كبير .

[1] الظاهر نعيم /سراب الياس – مبادئ السياحة – دار المسيرة للنشر و التوزيع –الطبعة الأولى –عمان – 2001 – ص 22 –مرجع تم ذكره مسبق .

- تطور العلاقات بين البلدان و تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات خاصة النقل الجوي كذلك تطور صناعة السيارات .
- أصبحت ظاهرة السفر بما تحققه من مكاسب مادية كبيرة ذات ظاهرة مؤثرة في اقتصاديات البلدان في هذه الفترة و في بداية عقد الستينات ظهر أول مرة علم السياحة إلى الوجود بوصفه علما مستقلا و كاملا و معترفا به و تم إنشاء المدارس و المعاهد و الجامعات المتخصصة بتدريسه و استحدثت منظمات سياحية عالمية متعددة تشرف على النشاط السياحي في العالم، وعلى رأسها المنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة . [1]

3) المستقبل السياحي (المرحلة المعاصرة) :

يمكن اعتبار السياحة نشاطا دوليا بعد الحرب العالمية الثانية شأنها شأن جميع التغيرات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم بعد الحرب، وكانت هناك عوامل قد سهلت المواصلات و إحلال السلام و تبادل الخبرات و الثقافات والتطور الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، كما كان لها أثر كبير في تطور و ازدياد حركة السياحة العالمية و نتيجة لتطور الفكر الإنساني من حيث مستوى معيشة الفرد و زيادة فترة الإجازات المدفوعة و زيادة أوقات الفراغ نتيجة التقدم الصناعي ظهرت السياحة الاجتماعية والتي تعتبر سياحة كافة الناس و سياحة الهوايات حيث أصبحت الجبال هواية والتسلق و البحار و المحيطات أصبح الغوص فيها متعة ، كما أن سرعة تطور المواصلات و الاتصالات التي تلبي كافة المتطلبات من بلد إلى بلد و من قارة إلى قارة ساهمت في تطور مستقبل السياحة والسفر ، كما أن السياحة حققت تطورا كبيرا في الدخل على الرغم من الضغوط السلبية التي تعاني منها الدول المصدرة للسياحة و كذلك تزايد ظهور السلاسل الفندقية واشتهرت من حيث

[1] مصطفى عبد القادر – دور الإعلان في التسويق السياحي – المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – بيروت – 2003 ص22 .

التجديد و التوسع وإدخال الإدارة و التكنولوجيا و تنوعت حسب الغرض، أما من حيث صناعة السياحة سعت الدول إلى وضع خطط تدريبية وتعليمية من خلال تدريس قواعدها وأسسها لتقديم أحسن خدمة للسواح .[1]

الفرع الثالث : أهمية السياحة وأنواعها

1) أهميتها

- **الأهمية الاقتصادية:**

تعتبر السياحة من أهم الدعائم للاقتصاديات من خلال من تلعبه من دور فعال في النمو والتنمية الاقتصادية، كما وتعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد في معظم الدول حيث تكمن أهمية السياحة في:

- جلب العملة الصعبة التي ينفقها السياح مقابل الحصول على الخدمات السياحية
- تنشيط السوق التجاري في الوجهة السياحية من خلال مشتريات السواح
- دفع الاهتمام بالسياحة إلى الاهتمام بتهيئة المناطق السياحية وبذلك تطوير البنى التحتية .
- تشجيع تجارة المنتجات المحلية (صناعات تقليدية) والحصول على أسواق جديدة وتطوير مهارات التسويق بالاحتكاك مع الأجانب والاطلاع على ثقافات مختلفة [2]

---

[1] الظاهر نعيم /سراب الياس – مبادئ السياحة – دار المسيرة للنشر و التوزيع –الطبعة الأولى –عمان – 2001 ص 25– مرجع تم ذكره مسبق .

[2] شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد الرابع عشر–2023 ص62.

- تعد السياحة مصدرا للإيرادات الأجنبية من وجهات مختلفة من العالم، هذا ما يساهم في خلق فرص العمل وتطوير الاقتصاديات المحلية .
- تعتبر السياحة عنصرا مهما في تنويع الصادرات سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء .
- تساهم السياحة في الحد من العجز التجاري والتعويض عنه في حالة حدوث ضعف في عائدات السلع المنظورة .
- المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين الدول حيث إن اهتمام الدول بالمناطق السياحية واستثماراتها يساعد في النمو الاقتصادي لها، إضافة إلى استخدام المصادر الطبيعية، مما يؤدي إلى بناء بيئة حضارية توسعية، كما يساهم في الترابط بين المناطق الأخرى .
- تعمل السياحة على جذب الاستثمارات الأجنبية ومن أمثلة ذلك الاستثمارات التي تم إنشاؤها بسبب السياحة نجد المهرجانات السياحية (مثل كأس العالم) والفنادق الكبرى لاستقبال السياح من شتى مناطق العالم والتي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول . [1]

[1] سيناء صالح مهدي الأحمر. (2020). دور السياحة والنقل في إمارة دبي . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجد 12 العدد .31 –ص 132 .

➢ الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية

الأهمية الاجتماعية: السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد، تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين مستوى المعيشي لدى المواطنين .

الأهمية الثقافية : تعد السياحة أداة الاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بين الشعوب ، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي تداول العلوم والمعارف، وتعمل السياحة على انتشار الثقافات بين الشعوب والحضارات بين أقاليم العالم المختلفة ، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببغضها البعض ، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم .

الأهمية السياسية : تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول ، كما أن نتائجها الايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشاكل السياسية بين الدول .

2) أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات والاحتياجات المختلفة ، فهناك السياحة الثقافية و الترفيهية والعلاجية و الدينية والرياضية بالإضافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعدت على ظهور و انتشار التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى أنواع لم تكن معروفة من قبل كسياحة المؤتمرات و سياحة المعارض و سياحة الحوافز ..... و هو ما نتج عنه توفير خدمات و تسهيلات و تجهيزات و عناصر جذب مختلفة و قد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر هي :

- **طبقا لعدد الأشخاص المسافرين :**

سياحة فردية : هي عبارة عن سياحة غير منظمة و لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم تحقيقها والتي تتوقف على مقدرته المادية .[1]

سياحة جماعية :و هي عبارة عن سياحة منظمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة ، و كل سفر أو رحلة لها برنامج خاص و محدد و سعر. [2]

- **طبقا لنوع وسيلة النقل المستعملة :**

سياحة برية: السيارات الخاصة، السكك الحديدية، الحافلات العامة والخاصة

سياحة بحرية أو نهرية: السفن والبواخر.

سياحة جوية:الطائرات المختلفة .[3]

- **سياحة السن :**

سياحة الطلائع : و يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 7-14 سنة و هي مرحلة تعليمية يتم خلالها الأطفال باكتساب معارف و مهارات و سلوكيات معينة ، تكون أسعارها رخيصة وخدماتها قليلة ومناسبة .

---

[1] الزوكة محمد خميس –صناعة السياحة من منظور جغرافي – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية مصر – 1995–ص111 .

[2] ماهر عبد الخالق السيسي–مبادئ السياحة – مطابع الولاء الحديثة – الاسكندرية – 2002 – ص52

[3] دعبس يسرى–الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10– الملتقى المصري للإبداع و التنمية – الاسكندرية –2001 –ص113 .

سياحة الشباب: يتعلق هذا النوع من السياحة بالمرحلة العمرية الممتدة من 15-20 سنة ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاعتماد على النفس.

سياحة الناضجين: يتعلق هذا النوع من السياحة بالمرحلة العمرية من 35-55 سنة و هو عبارة عن سياحة استرخاء و متعة و هروب من الجو العمل الروتيني و الإرهاق ويغلب طابع الراحة والاستجمام على هذا لنوع من السياحة .

سياحة المتقاعدين:يعتبر هذا النوع من السياحة من أنواع السياحة التقليدية وغالبا ما يشارك فيها المتقاعدين وكبار السن و تمتاز بارتفاع أسعارها و تقديم أفضل الخدمات السياحية و أفضل أنواع الإقامة والنقل و تكون الفترات طويلة تتراوح من أسبوعين إلى شهرين[1] .

- **طبقا لمدة الإقامة :**

السياحة أيام : هذا النوع من السياحة عادة ما يستغرق أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا أو تكون سياحة فردية وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة و قد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في المناسبات ، و يكون هذا النوع من السياحة مستمرا على مدار السنة.

سياحة موسمية : هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما الموسم معين، فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر و غالبا ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية أو التكرار أي نفس السواح يزرون نفس المكان سنة بعد سنة.

سياحة عابرة : هذا النوع من السياحة يكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية ، حيث إثناء التوجه إلى بلد ما يمر عبر بلد معين و يبقى فيه لمدة يوم

[1] دعبس يسرى-الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10- الملتقى المصري للإبداع و التنمية – الاسكندرية -2001 – ص120 .

أو يومين في مثل هذه الحالات يمكن كذلك ان تحصل سياحة عابرة أثناء الانتقال بالطائرات ويحدث عند تعطل طائرة في مطار ما أو وجود اضطرابات معينة في أحدى المطارات يؤدى إلى عدم تزويد الطائرة بالخدمات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية و الأماكن المهمة في البلد المضيف.

- **خامسا طبقا للجنس**

سياحة الرجال

سياحة النساء

- **حسب مستوى الإنفاق و الطبقة الاجتماعية :**

السياحة عند أصحاب الدخول المرتفعة الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة وسياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، فنادق الخمس نجوم ومقاعد الدرجة الأولى في الطائرات و غيرها من وسائل النقل والسياحة الاجتماعية أو العامة لذوى الدخول المحدودة .

- **تبعا للمناطق الجغرافية**

سياحة داخلية : ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه أي انتقال مواطني الدولة نفسها في داخل بلدهم و هذا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات متنوعة وأسعار متنوعة و تشجعيه لمواطني البلد و يعتبر من أهم أنواع السياحة.

سياحة إقليمية : هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية ، الدول الأفريقية، دول المغرب العربي ، دول جنوب شرق أسيا ،

تتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع و تعدد وسائل النقل المتاحة . [1]

سياحة خارجية : ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما و هذا النوع من السياحة تبحث عنه اغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه للحصول على العملات الصعبة و يتطلب هذا النوع من السياحة خدمات مختلفة وبنية تحتية كبيرة وكلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة و الأسعار و تطورت البنية التحتية والفوقية زاد عدد السياح الأجانب الذين يرون البلد و يعتمد هذا النوع من السياحة على :

- توافر الخدمات السياحية .
- تطور البنية التحتية .
- توفر الأمن والاستقرار .
- احترام السياح وتوفر الحرية .
- ثبات القوانين .
- سهولة الحصول على تأشيرة الدخول .
- انخفاض الأسعار.

- **تبعا للجنسية:**

السياحة الأجانب (السياحة العالمية):يتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ماعدا مواطني البلد وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم و التي تختلف باختلاف العادات والتقاليد

[1] دعبس يسرى–الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10– ص 127–128 – الملتقى المصري للإبداع و التنمية – الاسكندرية –2001

والجنسيات ودائما السياح الأجانب ينجذبون على الأماكن التاريخية و إلى السياحة الصحراوية و إلى الشواطئ.

سياحة المقيمين خارج البلدة(سياحة المغتربين) : و هذا النوع من السياحة يتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية لأن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج أصبحت ظاهرة منتشرة بكثرة خاصة في دول العالم الثالث ، بحيث يتم تنظيم رحلات سياحية لغرض زيارة البلد الأم . [1]

- **تبعا لأغراضها:**

سياحة المتعة (الترفيه، الاستجمام): تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل الإجازات في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها الطبيعية وهدوء ربوعها وجمال شواطئها، صحاريها..... و يعرفها المختصين على أنها تغيير مكان الإقامة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس و ليس الغرض آخر ، و يمكن أن يتخللها ممارسة الهويات المختلفة كالصيد والغوص والتزحلق ، و يعتبر هذا النوع من أقدم أنواع السياحة التي عرفها العالم و تمثل جزء ثابت من العرض السياحي وتعتبر دول البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق جذبا لحركة السياحة الترفيهية

السياحة الثقافية : تكون الزيارة فيها للمناطق الأثرية المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات، ويهدف السائح من خلالها إلى تنمية معارفه الثقافية، وعموما تكون الزيارة فيها بهدف التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام لذلك فهي تجذب نوعيات معينة من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بما هو متاح من التراث القديم من خلال المتاحف والمعابد .

---

[1] دعبس يسرى–الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10– ص 93 – الملتقى المصري للابداع و التنمية – الإسكندرية –2001

سياحة العلاج (الاستشفاء): الزيارة تكون فيها يهدف العلاج أو قضاء فترات النقاهة وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص أو المصحات أو الأماكن الخاصة لعلاج حالات متميزة و عرف هذا النوع من السياحة منذ زمن قديم ، حيث اهتم الرومان بهذا النوع من السياحة لأسباب صحية و علاجية وقاموا ببناء الحمامات المخصصة للاستشفاء ، و تعتمد هذه السياحة على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة اعتمادا رئيسيا مثل المناخ الدافئ والرمال الدافئة ومصادر المياه الكبريتية والمعدنية ، و أحدث نوع من هذه السياحة هو الفنادق البيولوجية التي تعتمد على إعادة بناء الجسم روحا و عقلا.

سياحة الرياضة :يقصد بالسياحة الرياضية هو الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها كالمشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم المختلفة و قد انتعشت هذه السياحة في دول معينة تتمتع بمميزات و تسهيلات و إمكانيات متعددة ومستوى معيشي مرتفع يسمح بإقامة المنشآت الرياضية الملائمة و القرى المتكاملة التي تستوعب وفود السائحين وتيسر لهم الظروف المشجعة من حيث الإيواء و الإطعام والترفيه والملاعب. [1]

سياحة الأعمال التجارية : تكون الزيارة فيها بقصد تجاري ويقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجارة ويزورون فيها المعارض والأسواق التجارية الدولية للقيام بعقد الصفقات التجارية والوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول أخرى.

السياحة الدينية :يمكن تعريف السياحة الدينية على فنها ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من مكان إقامتهم إلى مناطق أخرى بقصد القيام بزيارات و

[1] دعبس يسرى–الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10– ص 30 – الملتقى المصري للإبداع و التنمية – الإسكندرية –2001 –مرجع سبق ذكره .

رحلات دينية داخل و خارج الدولة لفترة من الوقت ، وتجرى في بعضها شعائر دينية معينة، وزيارة أماكن خاصة ذات طابع تاريخي وديني كالحج والعمرة و الأساس في هذا النوع من السياحة هو تلبية نداء الدين كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الدينية للتبرك بها والاستشفاء الروحي والنفسي ، و هناك مناطق معينه لها قدسيتها ومكانتها كمكة المكرمة ، المدينة المنورة بالنسبة للمسلمين

سياحة المؤتمرات والاجتماعات : تعتبر سياحة المؤتمرات من أنواع السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين ، حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنم الحضاري والاقتصادي الذي شهده العالم، وما تبعه من تطور و نمو كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين مختلف دول العالم و هناك مجموعة من العوامل التي شجعت هذا النوع من السياحة على الظهور منها على وجه الخصوص: زيادة التخصص العلمي والمهني وما ترتب عليه من تغير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدى إلى كثرة عقد اللقاءات العلمية والمهنية والثقافية على المستويات المحلية والدولية بواسطة المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية . [1]

المطلب الثاني : دواعي و خصائص السياحة

الفرع الأول : خصائص السياحة

- السياحية ظاهرة معقدة وحساسة للبيئة الخارجية أي لمجموعة من المتغيرات كالأمن و البنى التحتية و درجة الانفتاح و ثقافة التعامل مع الآخرين مع مستوى وسعر الخدمات المقدمة إضافة إلى حجم التسهيلات المقدمة لهم.

[1] دعبس يسرى–الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10– ص 30 – الملتقى المصري للابداع و التنمية – الإسكندرية –2001 –مرجع سبق ذكره .

- ترتبط السياحة وتتأثر مداخليها أي عوائدها بالموسمية من جهة والأحوال والتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في البيئة المحلية والعالمية من جهة أخرى السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة من جهة وتمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة من جهة أخرى . [1]
- تتميز السياحية بالتشابك والتعدد وكذا الارتباط الكبير بالقطاعات الاقتصادية الأخرى إذ تعتبر مصدر ا للنمو الاقتصادي ومحرك التنمية الاقتصادية والقطاعات الأخرى.
- تتميز السياحة بأنها قطاع من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها في بناء اقتصاديات الدول.
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة ، حيث أنها لا تمثل ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر فالمستهلك يقوم بالحصول على المنتج بنفسه ومن مكان إنتاجه دون أن تتحمل الجهة المصدرة أي نفقات نقل خارج حدودها (إلا إذا كانت وسيلة النقل التي يستخدمها السائح مملوكة للجهة المصدرة) .[2]
- تتميز السياحة بمرونة مرتفعة بالنسبة لكل من السعر والدخل مما يؤدى إلى القرارات السياحية تتأثر كثيرا بالتغيرات القليلة في الأسعار والدخول

[1] هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد الثالث عشر – ص 74 – 2013 – مرجع سبق ذكره

[2] الخولي سيد فتحي أحمد، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المدد الرابع عشر، العدد الأول – 2000 –ص 16

- تمثل الظاهرة السياحية في أي بلد عنصر أو حافز كبير للتطور والانفتاح والإبداع في جميع المجالات المرتبطة بالقطاع السياحي لاسيما القطاع الثقافي و الاجتماعي و التكنولوجيا والمواصلات والبنوك .[1]

الفرع الثاني : أسباب انتشار السياحة

التمدن : الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على السياحة نظرا لتميز الحياة في المدينة بالروتين و كثرة الضجيج مما شجع على البحث على اماكن توفر نوع من الراحة و المتعة.

تخفيض ساعات العمل نتيجة استعمال الآلات والمعدات الحديثة أدى الى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر و السياحة متوفرة

التمتع بالعطل المدفوعة الأجر بعد ظهور العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم العملي و سن قانون العطل الإجبارية المدفوعة الأجر

ظهور الفائض في الإنتاج نتيجة تطور الالآت و نظم و طرق الإنتاج مما أدى إلى ظهور التجارة الخارجية و البحث عن الأسواق خارج حدود الدولة و هو ما يحتاج إلى تنقل وسفر.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم نوع من الاستقرار و إنتشار الأمن و السلام مما شجع على السفر والتنقل من دولة إلى أخرى

[1] الخولي سيد فتحي أحمد، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة،العدد الرابع عشر، العدد الأول، .2000 –ص 17 – نفس المرجع السابق

التطور الهائل في وسائل النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، أين تم تحويل الطائرات الحربية إلى طائرات مدنية لنقل المسافرين ، مما سهل السفر حيث أصبح الانتقال من دولة إلى أخرى لا يستغرق سوى بضع ساعات قبل أن كان يستغرق أيام عديدة أو أشهر.

التلوث : التطورات التكنولوجية التي ظهرت بعد الثورة الصناعية صاحبها ظاهرة تتمثل في التلوث وبالأخص في المدن الكبرى ، مما أدى الى هروب الأشخاص خلال فترة من الزمن إلى مناطق أخرى خالية من التلوث.

تطور وسائل الاتصال الحديثة التي ساهمت بشكل فعال في السياحة و السفر ، حيث أصبح بإمكان الشخص أن يسافر إلى ابعد نقطة في العالم من دون التأثير على أعماله بحيث يمكن القيام بها عن طريق الأجهزة الحديثة : الهاتف ، الفاكس ، الإنترنت .

زيادة ونمو الوعي الثقافي والعلمي والاجتماعي و انتشار المعلومات أدت إلى زيادة الرغبة لدى الكثير من الناس لزيارة بلدان أخرى للإطلاع على العادات و الثقافات المختلفة.

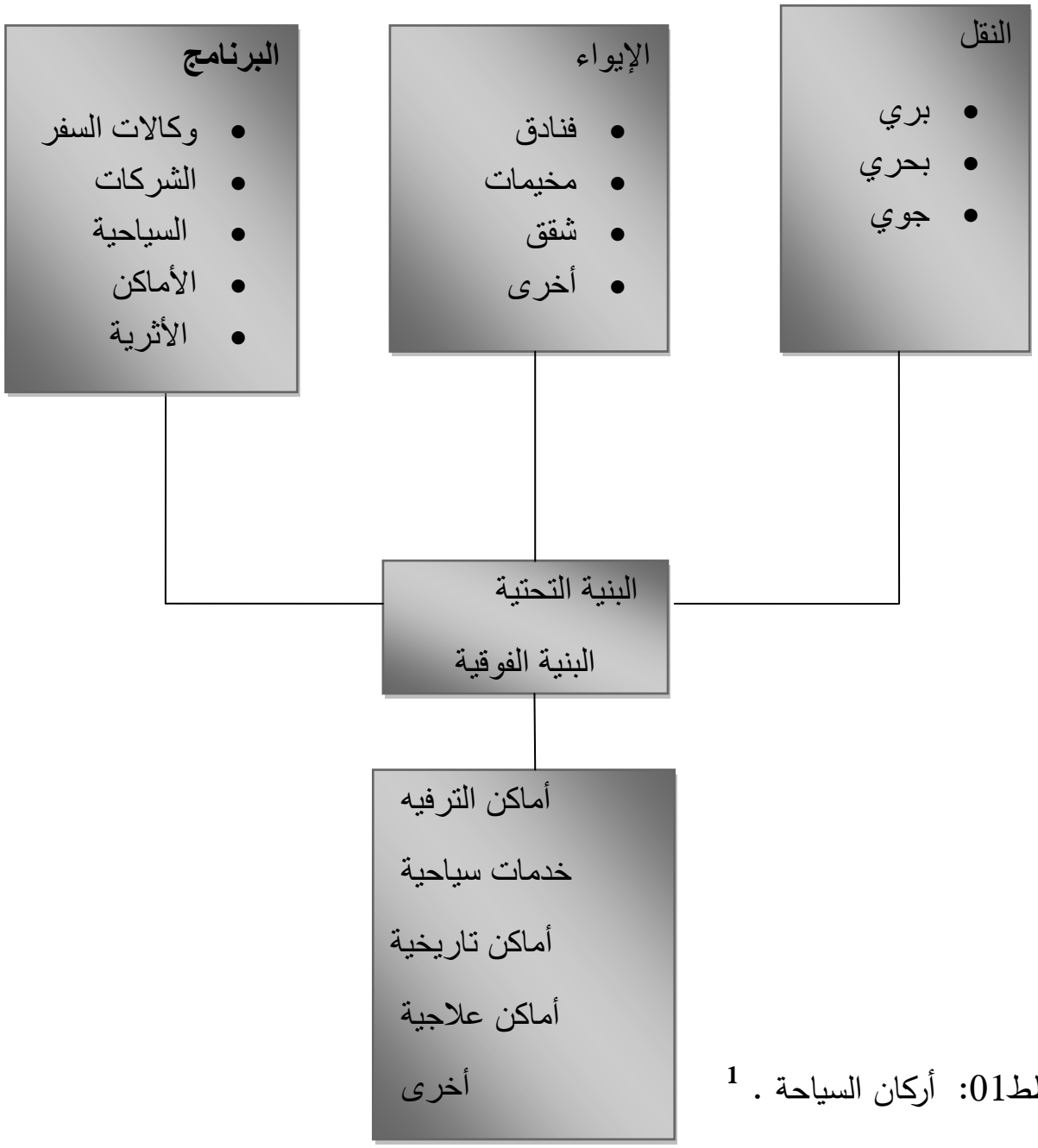
التقدم العلمي في مجالات الطب و الأدوية و معالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السفر من غير الخوف من الأمراض و التعرض للإصابات.

التطور الهائل في البنى التحتية في العالم : طرق المواصلات البرية ، الموانئ ، خطوط السكك الحديدية ، المطارات أدى إلى سهولة الانتقال من مكان إلى آخر . [1]

[1] عبد العزيز ماهر توفيق – صناعة السياحة– دار الزهران للنشرو التوزيع – عمان – الاردن –1999– الصفحة 34 .

أركان السياحة

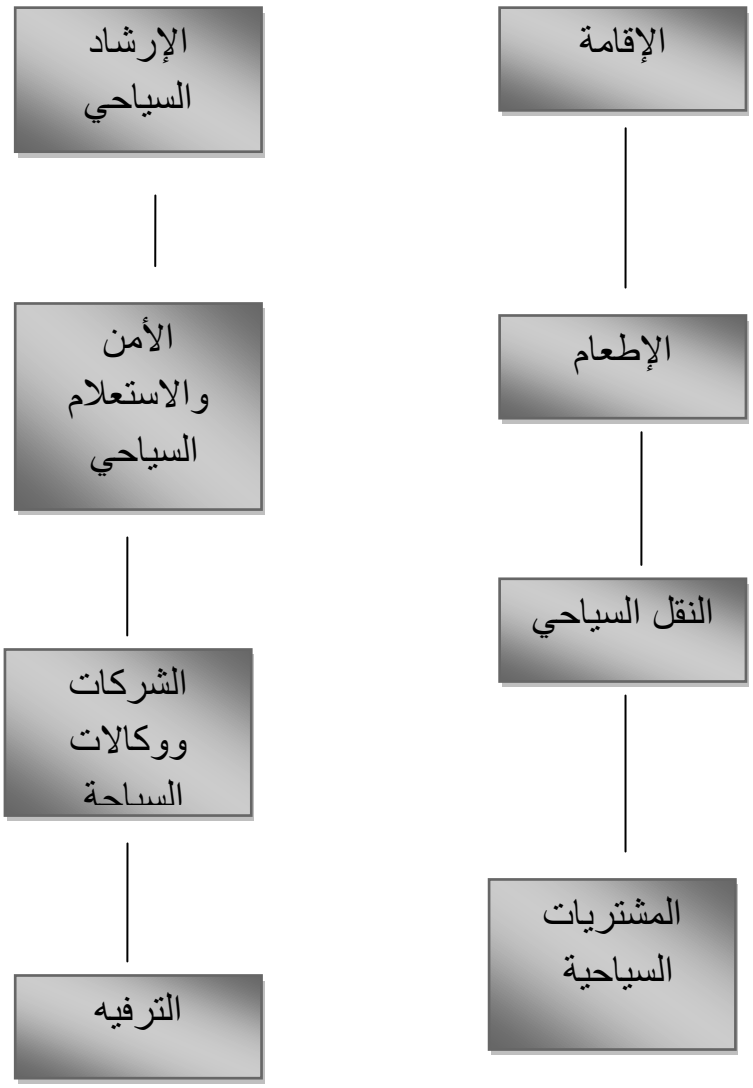
مخطط01: أركان السياحة



مخطط01: أركان السياحة . [1]

[1] عبد العزيز ماهر توفيق – صناعة السياحة– دار الزهران للنشرو التوزيع – عمان – الاردن –1999 –ص 43

مكونات السياحة



مخطط 02 : مكونات السياحة . [1]

[1] ماهر عبد الخالق السيسي–مبادئ السياحة – مطابع الولاء الحديثة – الإسكندرية – 2002 –ص 185 .

المبحث الثاني : تحليل تطور القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 1990 - 2022 و مشاكله

المطلب الأول : القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990--2022

لقد شهد الاقتصاد الوطني خلال التسعينات في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق تحولات عميقة مست جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي ، إذ قامت الجزائر في هذا الجانب بإعادة هيكلة هذا القطاع من خلال توجيهه للخوصصة ، تشجيع الاستثمارات السياحية، و الاهتمام بمناطق التنوع السياحي والتكوين السياحي...الخ، وفي هذا المبحث يمكن تحليل مختلف هذه الإجراءات والآليات المتخذة وتشخيص بعض مؤشرات نمو القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990—2022

الفرع الأول : تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1990--2000

بعد تعافي الجزائر من الأزمة المالية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول (1986)، سطرت الدولة ضمن البرامج الهيكلية التي انتهجتها خلال فترة التسعينات جملة من الاستثمارات لاسيما في البنى التحتية (شبكة النقل والطرقات والفلاحة والمرافق العامة، وتثمين الساحل...الخ)، وفي القطاع السياحي عملت الدولة على تشجيع الاستثمار السياحي للنهوض بالقطاع وذلك من خلال بعض الآليات المنتهجة و تحليل تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 .

1) القوانين والتشريعات المتعلقة بدفع عجلة الاستثمارات و الاستثمارات السياحية في الجزائر: سنت الدولة في بداية التسعينات وفي خضم التحول لاقتصاد السوق سنة 199جملة من القوانين والتشريعات لتفعيل وتشجيع الاستثمارات والاستثمارات السياحية وهي كما يلي [1]:

مؤسسات دعم وترقية الاستثمار والاستثمار السياحي في الجزائر: لقد قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات ومؤسسات لدعم الاستثمار في جميع القطاعات نذكر منها : إنشاء وكالة ودعم وترقية الاستثمار ASPI فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الموحد إنشاء الصندوق الخاص بتمويل الصحراء الجزائرية : لهدف جذب وتشجيع الاستثمارات في المناطق الصحراوية لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه المناطق .

إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية لتقديم الاقتراحات المتعلقة بالنشاط و الاستثمار وكذا المشاريع السياحية بالإضافة إلى إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية لمراقبة المشاريع السياحية و القيام بالدراسات المتعلقة بالجانب الفندقي . [2]

إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية لمتابعة المشاريع السياحية وحماية المناطق السياحية.

---

[1] Mabrouk Hocine, code monétaire et financier algérien, édition Houma, Algérie, 2003- p 07.

[2] Mabrouk Hocine, code monétaire et financier algérien, édition Houma, Algérie, 2003- p 24

1) **المزايا و التحفيزات الممنوحة للاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2000** : لقد حمل القانون 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار جملة من الامتيازات في الجانب الجمركي والجبائي وذلك لتشجيع وجلب الاستثمارات والاستثمارات السياحية وفيما يلي هذه الامتيازات :

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التأسيس بعقود تأسيس الشركات و رفع أموالها	%0.25	%0.5	%0.5	%0.5
الرسم العقاري	إعفاء من سنتين إلى 5 سنوات	إعفاء من 5 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 7 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
الرسم على القيمة المضافة	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق	%3	%3	%3	%03

الجمركية				
أشغال المنشات القاعدية	لا شيئ	تكفل جزئي أو كلي	%50	تكفل جزئي أو كمي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن إن تصل إلى دينار رمزي	تخفيض 50%	امتيازات يمكن إن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء

الجدول رقم-1- : الامتيازات والمزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات السياحية حسب قانون 1993 .[1]

[1] شلالي عبد القادر وآخرون الواقع السياحي في الجزائر وأفاق النهوض به في مطلع 2025 الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وأفاق، المركز الجامعي آكلي محمد أولحاج بالبويرة، يومي 11 و 12 ماي 2010 ص 11 .

2) **تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة** 1993 – 2000 :

لقد تطور حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بحجم المشاريع الاستثمارية في القطاعات الأخرى خلال الفترة 1993 – 2000 كما يبينه الجدول الموالي

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة %
الفلاحة	222227	5	116070	3
البناء و الأشغال العمومية	8124	19	738995	22
الصناعة	16141	37	1503426	45
الصحة	732	2	37443	1
الخدمات	4099	9	301834	9
السياحة	1778	4	232571	7
النقل	9681	22	385746	12
التجارة	431	1	27413	1
المجموع	43213	100	3343499	100

الجدول رقم 2 : حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة 1993-2000 الوحدة: مليون دج . [1]

3) تطور مؤشرات نمو القطاع السياحي الجزائر ي خلال الفترة -1990 -2000

تطور حجم الطاقة الفندقية في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 1990 - 2000 تعتبر الطاقة الإيوائية احد المؤشرات الهامة لقياس مدى نمو القطاع السياحي في أي بلد، والجزائر منذ الاستقلال 1962وهي تسعى لتطوير و زيادة في حجم هياكلها السياحية وطاقاتها الإيوائية، حيث لم يخلوا أي برنامج استثماري من بناء هياكل فندقية، ولقد تطور حجم الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة -1990 2000 كما يبينه الجدول الموالي:

السنة/الصنف	درجة °5	درجة °4	درجة °3	درجة °2	درجة 1°	غير مصنف	عدد الأسر
1990	2758	3535	21715	6151	2534	17119	53812
1991	2400	6844	23630	3192	2534	16386	54986
1992	2400	6844	23908	3192	3794	16386	55924
1993	4566	4429	23947	5620	2452	16276	57290

[1] أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثل ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1 ،2010 ص: .102.

.

60235	17112	2581	5908	25176	4656	4802	**1994**
62000	17613	2657	6081	25914	4792	4943	**1995**
64695	18379	2772	6345	27040	5158	5158	**1996**
65704	19094	2827	6374	27204	5785	5785	**1997**
70981	20876	2975	7284	28968	5758	5785	**1998**
76000	30071	2509	5557	17029	3888	3888	**1999**
77424	29891	2541	5519	21310	4604	4607	**2000**

الجدول رقم 3--:تطور حجم الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 (الوحدة: سرير) .[1]

[1]من إعداد الباحث بالاعتماد على – :تيغرسي هواري آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة دراسة حالة ولاية اليزي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص:21 –بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر3 – 2001 ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص : 57

.

4) تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2001-2022

يعتبر عدد السياح من بين أهم المؤشرات أيضا لقياس نمو الظاهرة السياحية في أي بلد، ولقد تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 بوتيرة متذبذبة كما يوضحه الجدول الموالي:

السنة	عدد السياح	نسبة الزيادة %
1990	1136918	-
1991	1193210	4.95
1992	1119548	6.17
1993	1127545	0.71
1994	804713	28.63
1995	519576	35.43
1996	604968	16.43
1997	634752	4.94
1998	678448	6.88
1999	74537	10.33
2000	865984	15.69

الجدول رقم –4 : تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 1990--2000[1]

6) تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1990—2000

تساهم السياحية مساهمة كبيرة في دخول العملة الصعبة وتحقيق الإيرادات المالية للبلد إذ تعتبر المورد الاقتصادي الذي لا ينضب، والجزائر كغيرها من البلدان النامية التي تطمح إلى تحقيق إيرادات مالية من القطاع السياحي أي خارج قطاع المحروقات، وفيما يلي تطور حجم الإيرادات السياحية للجزائر ومساهمتها في الإيرادات الكلية للبلد خلال الفترة .1990-2000 .[2]

السنة	حجم الإيرادات السياحية مليون دولار	نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة%
1990	105	0.6
1991	85	0.4
1992	75	0.5
1993	55	0.4
1994	49	0.2

[1]بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012 –ص64

[2]قرومي حميد، وآخرون، واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ص14 .

0.2	32	**1995**
0.1	45	**1996**
0.1	28	**1997**
0.1	74	**1998**
0.2	80	**1999**
0.5	102	**2000**

الفرع الثاني : القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2001—2022

شهد قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2001----2022 تطورات هامة تمثلت في ارتفاع عدد السياح وزيادة حجم الاستثمارات ، وتوسيع البنية التحتية السياحية ويعود ذلك إلى عوامل متعددة منها:

تحسن الوضع الأمني في البلاد .

استقرار الاقتصاد الوطني .

تنوع المنتج السياحي الجزائري .

جهود الحكومة الجزائرية في الترويج للسياحة .

1) الإطار القانوني لدعم الاستثمار السياحي في الجزائر من 2001 --- 2022

قانون الاستثمار الجزائري لسنة 2001، الذي يهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي من خلال توفير حوافز مثل الإعفاءات الضريبية والإجراءات الإدارية المبسطة .

قانون التنمية السياحية لعام 2004 لتعزيز تطوير البنية التحتية السياحية وجذب الاستثمارات الخاصة. [1]

وفي عام 2016، أطلقت الحكومة الجزائرية إستراتيجية جديدة لتنمية السياحة ، تهدف إلى جعل القطاع رافعة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتضمنت هذه الإستراتيجية وضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، وتطوير البنية التحتية السياحية، والترويج للجزائر كوجهة سياحية .

وفي عام 2021 أعلنت الحكومة الجزائرية عن إنشاء وكالة جديدة مكلفة بترويج الاستثمار السياحي بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتطوير القطاع .ويهدف قانون

[1] علي عباس عبد الجليل – مداخلة بعنوان الاستثمار السياحي في ضل برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2023– المدرسة العليا الوطنية لعلوم السياسة – جامعة حسيبة بن بوعلي شلف –ص 55

الاستثمار الجزائري لعام 2001 من خلال توفير حوافز مثل الإعفاءات الضريبية و الإجراءات الإدارية المبسطة بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتطوير القطاع .

2) المؤسسات الداعمة للاستثمار السياحي خلال الفترة 2011-2022

- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية وضعت خططًا إستراتيجية لتطوير السياحة مثل "الإستراتيجية الوطنية للسياحة 2003-2015" و "الخطة الوطنية للسياحة 2014-2020" دعمت إنشاء مشاريع سياحية جديدة مثل "القطب السياحي تاسيلي 'أجر" و "القطب السياحي قورايا". قدمت حوافز ضريبية للمستثمرين في مجال السياحة. نظمت حملات ترويجية للجزائر كوجهة سياحية.
- وكالة التنمية الوطنية للسياحة عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة قدمت الدعم الفني للمستثمرين في مجال السياحة ونظمت ندوات وورش عمل حول الاستثمار السياحي.
- الصندوق الوطني لدعم الاستثمار السياحي قدم قروضًا ميسرة للمستثمرين في مجال السياحة شارك في تمويل مشاريع سياحية جديدة.
- المديرية العامة للغابات عملت على تطوير السياحة البيئية في الجزائر قامت بتهيئة الغابات و المناطق الطبيعية لاستقبال السياح . [1]

[1] علي عباس عبد الجليل – مداخلة بعنوان الاستثمار السياحي في ضل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2023- المدرسة العليا الوطنية لعلوم السياسة – جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – ص55-مرجع تم ذكره .

3) تطور مؤشرات نمو القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة -2001 - 2022

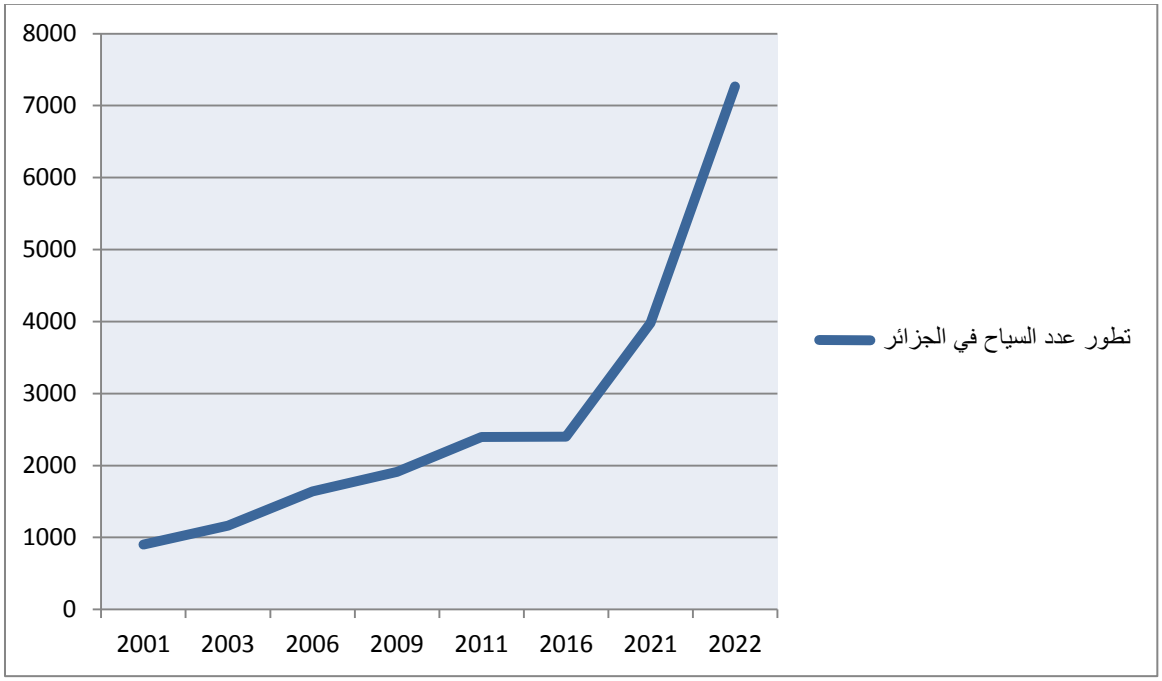
المشاريع السياحية : لقد برمجت الدولة جملة من المشاريع في القطاع السياحي إذ شرعت في إنجازها في ظل الأقطاب السياحية، والتي تعتبر آلية من آليات دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، تتمثل كما يلي:

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
لقطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب	23	1513
القطب الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	274	29386

- الجدول رقم 05 المشاريع في القطاع السياحي . [1]

[1] شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،العدد الرابع عشر 2023 ص141

4) تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة ---2022/2001



مخطط 03 منحى بياني يمثل تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة -2022/2001

المطلب الثاني : المشاكل التي كان يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- دخول الجزائر تجربة جديدة تتمثل في التوجه نحو اقتصاد السوق إذ سارت نحو هذا التوجه بخطوات مترددة ومحتشمة لمشكل الأمني الذي عرفته الجزائر خلال التسعينات و نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات ، أضف إلى ذلك انخفاض مستوى الطلب السياحي والحركة السياحية في الجزائر نتيجة هذا الوضع الأمني . [1]
- الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فبعد الانهيار الكبير الذي عرفه سوق المحروقات عام 1993 وارتفاع نسبة خدمة الدين وصلت الاحتياطات الجزائر إلى قرابة الصفر .
- ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي، أضف إلى ذلك ضعف المنافسة ومشكل الشفافية والبيروقراطية التي يعاني منها المستثمرين الخواص في القطاع السياحي
- ضعف التكوين و التاطير السياحي في الجزائر والذي نتج عنه ضعف اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي
- ضعف شبكة و نشاط الوكالات السياحية و المرشدين السياحيين في الجزائر ضعف خدمات البنى القاعدية في الجزائر ونقصد ضعف خدمات القطاعات الخدمية كالنقل والثقافة الداخلية والذي ينعكس على القطاع السياحي والقطاعات الأخرى . [2]

---

[1] ضريفة سلايمية – التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية الاقتصادية 2006 ص 13 .

[2] ضريفة سلايمية – التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية الاقتصادية 2006 ص 12 نفس المرجع السابق .

- إشكالية أولوية القطاعات ضمن إستراتيجية الدولة إذ يبقى القطاع السياحي في الجزائر مصنف ضمن القطاعات الثانوية رغم إدراك الحكومة الجزائرية لأهميته الاقتصادية .[1]
- الفساد الإداري وغياب الشفافية : من بين المظاهر السلبية لانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي هو ظهور الفساد الإداري،حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة . [2]
- تدهور الوضع الأمني خلال التسعينات وانعكاساته السلبية: مرت الجزائر بعشرية سوداء خلال التسعينات أثرت على الاستثمار في القطاع السياحي حيث صنفت الجزائر في تلك الفترة من ضمن البلدان ذات الخطر المرتفع
- ضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع السياحي : رغم التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك الفترة إلا أن مستوى توظيفها في القطاع السياحي الجزائري يبقى جد محدود
- يعتبر التوجه نحو اقتصاد السوق تجربة حديثة بالنسبة للجزائر نتج عنها ضعف المنافسة في القطاع السياحي سواء بين القطاع العمومي والقطاع الخاص أو بين الخواص .من جهة أخرى تعاني الجزائر من إشكالية توفير الخدمات السياحية لاسيما الفندقية منها بأسعار منافسة ومناسبة وهذا ما جعل خروج السياح من الجزائر سنويا اكبر من دخولهم.

---

[1] بزة صالح، تنمية السوق السياحية في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، .2006 ص 76 .

[2] بن لكحل نوال، وآخرون، السياحة في الجزائر: مقوماتها ومعوقاتها، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، 26و27 نوفمبر.2014 – ص115

- جائحة كورونا و إغلاق الحدود : أدى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد السياح الوافدين، حيث انخفض بنسبة 95٪ في عام 2020.
- قيود السفر: فرضت قيود على التنقل داخل الجزائر مما حد من السياحة الداخلية.
- إغلاق الفنادق والمطاعم: أدى ذلك إلى خسائر فادحة للشركات السياحية وفقدان الوظائف.
- تراجع أسعار النفط:
- المصدر الرئيسي للدخل : يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط وتراجعها أدى إلى تقليص الاستثمارات في جميع القطاعات بما في ذلك السياحة.
- ضعف الدينار الجزائري : أدى انخفاض قيمة الدينار إلى ارتفاع تكاليف السفر بالنسبة للسياح الأجانب.
- نقص البنية التحتية: تعاني الجزائر من نقص في الفنادق والمرافق السياحية ذات الجودة العالية، خاصة في المناطق النائية.
- ضعف التسويق: لا تبذل الجزائر جهودًا كافية للترويج للسياحة على الصعيد الدولي.
- بيروقراطية معقدة: تواجه الشركات السياحية صعوبات في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة.
- انعدام الأمن: لا تزال بعض مناطق الجزائر تعاني من انعدام الأمن، مما يثني بعض السياح عن زيارتها . [1]

[1] بن طلحة صليحة، وآخرون، طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة ، 26و27 نوفمر 2014 ص 14 .

خلاصة الفصل

عالجنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للسياحة وتطورها التاريخي وسياقها الإقليمي و العالمي، ولقد استنتجنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياحة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية في نفس الوقت فهي ظاهرة اجتماعية كونها تتولد عن الإنسان رغبة في الاطلاع والاكتشاف والراحة وغيرها، كما أنها ظاهرة اقتصادية كونها قطاع بالغ الأهمية في الاقتصاد.

كما عالجنا دراسة وتحليل واقع وتطور القطاع السياحي في الجزائر خلال مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق في الفترة ،1990-2022 . ولقد خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى ضعف مؤشرات نمو القطاع السياحي الجزائري خلال هذه الفترة . ويمكن إرجاع ضعف القطاع السياحي الجزائري وتدني مؤشراته خلال هذه الفترة إلى جملة من الأسباب منها حداثة الجزائر في التوجه نحو اقتصاد السوق، المشكل الأمني في بداية التسعينات وانعكاساته على القطاع السياحي، الأزمة المالية الناتجة عن الأزمة البترولية خلال التسعينات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى ضعف المخصصات المالية المرصودة لهذا لقطاع.من جهة أخرى تغيرت نظرة الدولة إلى القطاع السياحي إذ أصبحت السياحة في نظرها ضرورة اقتصادية واجتماعية بديلة لقطاعات أخرى وليس خيارا، وعليه تطمح الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلى مستوى عالمي إذ أن التوقعات النظرية التي تتطلع إليها الجزائر ببلوغ 11 مليون سائح في المستقبل في آفاق ،2030 وهي مستحيلة نوعا ما بلوغها لاسيما في ظل النمو الضعيف والبطيء الذي يشهده القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الراهنة.

الفصل الثاني : النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الهامة لقياس درجة نمو وتطور اقتصاد أي بلد، كما يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف التي تسعى الدول النامية والمتطورة إلى تحقيقه، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية من دون حدوث معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، لذا عرف هذا المؤشر الاقتصادي اهتماما بالغا من قبل الاقتصاديين والباحثين ، إذ تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تسعى إلى النهوض باقتصادها وتحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي منذ وقت مضى، فقد برمجت الجزائر خلال مسارها الاقتصادي الاشتراكي و فترة التوجه نحو اقتصاد السوق 1990–2022 جملة من المخططات والبرامج التنموية والتي تصب في مجملها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى عرض بعض النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي و تحليل تطور اتجاهات معدل النمو الاقتصادي من منظور عالمي وإقليمي، ونتطرق إلى تحليل تطور بعض مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي سطرتها الدولة خلال مسار التوجه نحو اقتصاد السوق أي في الفترة 1990 –2022 إضافة إلى تشخيص وتحديد معوقات النمو والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال هذه المرحلة وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : النمو الاقتصادي، مفاهيمه، نظرياته واتجاهاته

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي ومحدداته .

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة .[1]

ولقد عرفه الاقتصادي فيلب بيرو انه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي، وعرفه فرانسوا بيرو: انه الظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت، بينما يرى شبيرو النمو الاقتصادي انه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . [2]

ولقد عرفه كل من Nordhaus.N.W Samuelson.A.P : انه الزيادة في الناتج الداخلي الخام PIB أو الناتج الوطني للبلد، أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارج . [3]

---

[1] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران –ص 32 .

[2] قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –1970 ،2012 أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، .2014 – ص 07 .

[3] حمزة علي، وآخرون، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي :حالة الجزائر خلال الفترة –2010 ،1998 مجلة التنظيم والعمل، العدد الخامس –ص 03 .

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي إنه الزيادة في إجمالي القيم المضافة من السلع والخدمات في اقتصاد أي بلد، كما يمكن تعريفه انه حدوث زيادة في حجم إجمالي الدخل القومي والناتج الإجمالي بما يترتب عنها زيادة في الدخل الحقيقي للفرد من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي لا تعكس التقدم الاقتصادي للبلد والعكس، من هنا يمكن أن نميز النمو الاقتصادي بعدة خصائص تتمثل كما يلي:

النمو الاقتصادي: متغير اقتصادي كمي ونسبي يقيس نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.

النمو الاقتصادي : متغير كمي يعبر عن التوسع و التغير في الحجم الاقتصادي .

النمو الاقتصادي: متغير يقيس القدرة الإنتاجية للبلد وثروة البلد من الإنتاج والقيم المحققة أيضا . [1]

---

[1] حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،3. -2009 – ص 165 .

الفرع الثاني : عوامل ومحددات النمو الاقتصادي:[1]

يمكن لأي بلد أن يحقق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي وذلك تبعا لعدد من الظروف و العوامل، إذ يبقى معدل النمو الاقتصادي في اقتصاد أي بلد رهينا لعدة عوامل منها طريقة استخدام الموارد الاقتصادية وفق مبدأ الرشادة ، العنصر البشري، التطورات التكنولوجية الحاصلة والسياسات الاقتصادية المتبعة وطريقة تنفيذها وفيما يلي يمكن تشخيص أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي مايلي :

- **كمية ونوعية الموارد البشرية**

- عند حدوث زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام تقابلها زيادة اقل في زياد حجم السكان ينتج عنه زيادة في الناتج الفرد الحقيقي ومنه زيادة في معدل النمو الاقتصادي .
- عند حدوث زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام تقابلها زيادة اكبر في زياد حجم السكان ينتج عن ذلك انخفاض في الناتج الفردي الحقيقي ومنه تراجع في النمو الاقتصادي .
- حدوث زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام مساوية للزيادة في حجم السكان وينتج عنه ثبات في الناتج الفردي الحقيقي وكذا ثبات في النمو الاقتصادي، وعليه لحجم العنصر البشري تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي .

[1] قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970- 2012، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014. – ص80 .

- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية و** الطاقوية

تعتبر الموارد الطبيعية و الطاقوية (الزراعية، الغابات، النفط والمياه...وغيرها) من العناصر الأساسية التي يرتكز عليها الإنتاج الكلي للبلد، فكل زيادة في هذه الموارد المذكورة ينتج عنها قيمة مضافة في الإنتاج الكلي للبلد ومن ثم التأثير المباشر على النمو الاقتصادي، كما أن كل تراجع في الموارد الطبيعية للبلد ينتج عنه تراجع في القيمة المضافة للإنتاج الكلي للبلد ومنه تراجع في النمو الاقتصادي .

من جهة أخرى يمكن للاستهلاك والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية أن يخلق فارقا في الناتج وكذا فارقا في النمو الاقتصادي.

- **العوامل البيئية والسياسية**

تشكل العوامل البيئية كالمناخ و الكوارث الطبيعية وغيرها تأثيرات جانبية على اقتصاد أي دولة، ففي حالة حدوث كوارث طبيعية أو التغيرات في المناخ يمكن أن تكبح نمو الإنتاج في بعض القطاعات في اقتصاد البلد، كما لا يمكن إغفال العوامل السياسية والتي لها تأثير أيضا على سير النشاط الاقتصادي للبلد، أضف إلى ذلك العوامل المتعلقة بالنظام الضريبي والبنكي...الخ ، والتي لها تأثير مباشر على الاستثمار ومن ثم الإنتاج .

- **التقدم التقني والتكنولوجي**

يعتبر التقدم التقني والتكنولوجي ومختلف الاختراعات والاكتشافات العلمية والتقنية عاملا مهما في النشاط الاقتصادي، إذ أن زيادة استخدام هذا العامل يحقق الزيادة في الإنتاج و منه تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد البلد والذي ينتج عنه تحقيق النمو الاقتصادي .

➢ **السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي**

لحكومات الدول خيارات كثيرة في تطبيق السياسات الاقتصادية، هذه الأخيرة والتي تنعكس بصفة مباشرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ونذكر(التشغيل، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية...الخ)

فقد تطبق الدولة :

- سياسات مالية يترتب عنها زيادة التشغيل وزيادة الإنتاج الكلي والدخل الكلي ومنه النمو الاقتصادي.
- سياسات النقدية يترتب عنها زيادة الدخل الوطني وتخفيض أسعار الفائدة ومنه ارتفاع النمو الاقتصادي. [1]

الفرع الثالث : قياس النمو الاقتصادي :

لقد تعددت متغيرات الاقتصاد الكلي التي تقيس معدل النمو الاقتصادي بصورة أو أخرى ويعتبر الناتج الداخلي الخام الإجمالي(PIB) المؤشر والمتغير الأكثر قبولا و انتشارا واستعمالا في قياس النمو الاقتصادي، وفيما يلي يمكن تحديد أهم مؤشرات أي أدوات وطرق قياس النمو الاقتصادي :

[1]قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –1970 ،2012 أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2014 – ص80. (نفس المرجع السابق)

➢ **أدوات قياس النمو الاقتصادي**

- لناتج الوطني الخام (PNB) : هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة حيث يستثنى السلع الوسطية، و يأخذ بعين الاعتبار المواطنين القيمين والغير مقيمين
- الناتج الداخلي الخام (PIB) : هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة عموما يقاس النمو الاقتصادي بالناتج الداخلي الخام الإجمالي (PIB) رغم بعض النقائص التي يتمتع ، حيث يبين الناتج الداخلي الخام مدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي ويعبر عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال ومدى تطورهما ويعبر أيضا عن مدى إمكانية توفر فرص العمل والحد من البطالة... وغيرها .[1]

➢ **طرق قياس النمو الاقتصادي**

يمكن قياس أو حساب النمو الاقتصادي انطلاقا من حساب الناتج الداخلي الخام بثلاث طرق مختلفة تتمثل في: طريقة الإنفاق و طريقة القيمة المضافة وطريقة الدخل كما يلي:

- طريقة الإنفاق: وهي تعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة : الإنفاق الداخلي = الإنفاق الكلي
- طريقة القيمة المضافة : الناتج الداخلي الخام هو مجموع القيم المضافة المحققة في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة (سنة) أي: مجموع القيم المضافة= قيمة المنتوج النهائي– قيمة الاستهلاك الوسطي .

[1] بودخدم كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –2001 ،2009 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،3. –2010 ص71 .

- طريقة الدخول: الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة (سنة) أي : الناتج الداخلي الخام= قيمة الدخل الوطني .

و يمكن قياس النمو الاقتصادي بالمعدلات النقدية بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة أو بالأسعار الدولية .

المطلب الثاني : النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المتغيرات الهامة والأساسية في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، ولقد تطرقت إليه وفسرته معظم المدارس والنظريات الاقتصادية، إذ اختلفت هذه التفسيرات حسب وجهة نظر كل مدرسة، وفيما يلي أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول : نظريات النمو الاقتصادي

يعتبر تفسير النمو الاقتصادي ودراسته كتابات قديمة ظهرت مع ظهور الاقتصاد ولقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي على غرار النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية وغيرهما ويمكن عرض البعض من هذه النظريات كما يلي :

- النظريات الكلاسيكية يعتمد التحليل الكلاسيكي للاقتصاد على مبدأ المنافسة التامة في السوق و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والسوق في حالة الاستخدام الكامل للموارد من أهم روادها نذكر: (Marx و Malthus و David و Ricardo و Smith Adam) .

ويعتبر الاقتصاديين "Jevons " و "Menger " و "Walras "و " Marshall Alfred "و " Schumpeter"من رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدية إذ يرون أن : التجارة الدولية ، أسعار الفائدة، السكان والتكنولوجيا عناصر مهمة في تحقيق الإنتاج وزيادة وتحقيق النمو

الاقتصادي، كما يرى " Schumpeter " أن النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث تبعا لحدوث أي اختراع أو ابتكار جديد في مختلف المجالات والتي تنعكس على نمو الاستثمارات .[1]

النظرية الكنزية لقد ظهرت النظرية الكنزية في ظل عجز النظرية الكلاسيكية في حل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ويعتبر مؤسس النظرية الكنزية جون مينارد كينز من بين الاقتصاديين الذين اهتموا بالبطالة في الاقتصاد حيث اصدر كتابه : النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود و طرح أن الإخفاقات في الاقتصاد لها أسباب تقنية محدودة . [2]

ترتكز النظرية الكنزية على مبدأ أساسي وهو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي تدخل الدولة عن طريق تشجيع الطلب وزيادة الاستهلاك ومنه امتصاص العرض وزيادة الاستثمار والعودة إلى النمو الجديد، كما تقوم هذه النظرية على عدة مبادئ أخرى و هي الاستثمار دالة لسعر الفائدة، بينما الادخار هو دالة للدخل والتوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، كما تعتمد هذه النظرية على مبدأ أن المشاكل الاقتصادية التي تحدث هي نتيجة الطلب وليس العرض، أي عدم كفاية الطلب الفعال بمعنى كل الإنتاج مطلوب في السوق أي مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه نرى أن كينز ركز اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيك، كما اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور الطلب وليست أزمة فائض في العرض ويرى كينز أن التوازن الاقتصادي يحدث عند أي مستوى من التشغيل وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط . [3]

---

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، .2013 ص 38

[2] جون ماينارد كينز، ترجمة الهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، الإمارات، – ص41 – 2010

[3] جون ماينارد كينز، ترجمة الهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، الإمارات، – ص41 – 2010 –مرجع سبق ذكره .

الفرع الثاني : نماذج النمو الاقتصادي :

لقد تعددت النماذج التي تعالج و تفسر النمو الاقتصادي وذلك بتعدد النظريات الاقتصادية وزيادة البحث والدراسات في الاقتصاد، ونذكر فيما يلي بعض النماذج على غرار نموذج (Domar –Harrod) نموذج سولو Solow نموذج لوكس LUCAS نموذج روبيلو REBELO نموذج رومر ROMER نموذج بارو BAROO و نموذج ويلWEIL لجدول رقم –6 نماذج النمو الاقتصادي حسب بعض الاقتصاديين .[1]

[1] حمزة علي، وآخرون، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي :حالة الجزائر خلال الفترة –2010 ،1998 مجلة التنظيم والعمل، العدد الخامس – ص04.

النموذج	تفسيره للنمو الاقتصادي
نموذج هارود دومار	كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من PNB زاد النمو الاقتصادي (ميشيل تودارو 2006) ؛
نموذج سولو:	مستوى الدخل الفردي يرتبط ايجابيا بمستوى التكنولوجيا ومستوى الادخار ولكن عكسيا مع معدل النمو السكاني ومعدل التقدم التكنولوجي ومعدل اهتلاك رأس المال
نموذج رامسي :	يبحث المسؤول أو المخطط المركزي دائما عن تعظيم الرفاهية الاجتماعية في أي فترة من الزمن حيث يستفيد الاستثمار وبالتالي الادخار من التحكيم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي (yidizoglu. m 2007)
نموذج فون نيومان	لمخطط يبحث عن أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو امثلي أي اكبر مستوى للنمو.
نموذج رومرR	مرتبط بنمو رأس المال، لان رأس المال يعمق الآثار المباشرة للتكنولوجيا، ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال للاقتصاد ككل؛
نموذج بارو B	النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي من خلال الأثر الايجابي على الخدمات العمومية والأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي ؛
نموذج روبيلو:	مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين؛
نموذج وازاوي لوكاس	النمو مرتبط بالخصائص المسطرة للاقتصاد والتي تتمثل في احتمال وقوع الخطر σ ، تكنولوجيا التغيير B ، معدل اهتلاك رأس المال البشري δ ومعدل تفضيل الوقت. ρ

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 –2022

بعد خروج الجزائر من الدائرة الاقتصادية الاشتراكية وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، عملت على تبني جملة من التصحيحات الهيكلية للاقتصاد الوطني خلال التسعينات بالاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إذ ارتأت الدولة إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وإحداث تنمية اقتصادية تمس جميع القطاعات، وفي مطلع الالفينات اعتمدت الجزائر سياسة تنموية جديدة في ظل البحبوحة المالية ، والتي مفادها اعتماد المنظور الكنزي أي الزيادة في النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي الاستثماري، إذ سطرت الجزائر ثلاث برامج تنموية اقتصادية خلال الفترة 2000 –2014 وفيما يلي يمكن تحليل محتوى مختلف هذه البرامج التنموية وتحليل اتجاهات وتطور معدلات النمو الاقتصادي خلال .1990–2022.

المطلب الأول : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وفق الإصلاحات الهيكلية للفترة خلال الفترة 1990–1999

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وفي ظل الضغوطات الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني على غرار تدهور أسعار المحروقات وزيادة التضخم والبطالة ومشاكل ضعف النمو الاقتصادي وغيرها، برمجت الحكومة بعض التصحيحات الهيكلية للاقتصاد الوطني للدخول في سياق المنافسة واقتصاد السوق، و قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، رفع معدلات النمو الاقتصادي وإحداث تنمية اقتصادية في جميع القطاعات، وذلك من خلال جملة من الاتفاقات مع الصندوق الدولي لإجراء هذه التصحيحات أي الإصلاحات، وفيما يلي يمكن عرض محتوى هذه الإصلاحات وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال التسعينات.

الفرع الأول : عرض محتوى سياسة الجزائر الاقتصادية خلال الفترة 1990-1999

بعد فشل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال الثمانينيات وفي ظل ألازمة المالية الخانقة التي عاشتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة ،1986 والتي نتج عنها ارتفاع المديونية وزيادة عبئ الدين الخارجي وفشل الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جعلها تتوجه إلى المؤسسات الدولية أي الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي لطلب التمويلات والقروض اللازمة و فق شروط معينة من خلال المفاوضات لتجاوز هذه العقبات،[1]

ولقد سمح لجوء الجزائر إلى الصندوق النقدي الدولي بتنفيذ برنامجين كما يلي:

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول: 31 ماي 1989 -30ماي 1990 بعد المفاوضات التي قامت بها الجزائر آنذاك مع الصندوق النقدي الدولي تم الحصول على السيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية،بالإضافة إلى حصول الجزائر على بعض التمويلات التعويضية وغيرها، ولقد انعكست هذه التمويلات على الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة لاسيما من خلال تحسن حجم الصادرات والإنتاج الداخلي الخام للبلد. [2]
- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 3 جوان -1991 30 مارس 1992 لقد فرضت الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة على الجزائر خلال بداية التسعينات اللجوء إلى الصندوق النقدي الدولي مرة أخرى، لغرض الحصول على التمويلات اللازمة لمواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية ولأجل الحفاظ على التوازنات العامة .[3]

---

[1] امال عطا الله – اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر – 2015 – ص236

[2] امال عطا الله – اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر – 2015 – ص236 . (مرجع سابق)

[3] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن، جانفي – ص10- 2005 .

الفرع الثاني : تطور مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990— 1999 : يمكن تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ونقصد تطور حجم الناتج الداخلي الخام، معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني أي خلال الفترة 1990 –1999كما يلي :

السنة	الناتج الداخلي الخام مليار دج	معدل النمو%	معدل البطالة %
1990	554.38	0.8	21.7
1991	862.13	- 1.2	20.6
1992	1074.69	1.8	23
1993	1189.72	- 2.1	23.2
1994	1487.40	-0.9	24.4
1995	2004.99	3.8	27.9
1996	2570.28	4.1	28.7
1997	2780.16	1.1	26.4
1998	2830.49	5.1	29.6
1999	3238.19	3.2	29.3

- الجدول رقم 7 تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999. [1]

المطلب الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

لقد عملت الجزائر سعيا منها لمواصلة مسيرة التنمية والإصلاحات الاقتصادية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق على الخوض في مسيرة تنموية جديدة تختلف عن سابقيها، إذ عملت على توجيه المداخيل البترولية والاحتياطات المالية المتوفرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط للاستثمار في جملة من القطاعات، ولقد تبنت الدولة خلال الفترة 2000- 2009 برنامجين اقتصاديين يتمثل الأول في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004والثاني البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2009 و كانت الجزائر تهدف من خلال هذين البرنامجين إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية الكلية، وفيما يلي عرض هذين البرنامجين و تحليل تطور بعض مؤشرات الاستقرار و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة :

[1] حوصلة إحصائية ،1962-2011 تقرير الديوان الوطني للإحصائياتons ، الفصل الرابع عشر، الجزائر، ص: 260.
-البنك الدولي على الموقع / org,albankaldawli,data://https :، تاريخ الاطلاع:2024/05/05

الفرع الأول : محتوى وأهداف برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة – 2000 – 2009 . [1]

تبنت الجزائر في بداية الالفينات إستراتيجية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، ولقد عملت الجزائر من خلال هذين البرنامجين على تبني سياسة مالية توسعية مفادها زيادة الإنفاق الاستثماري لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، أي تجسيد جملة من الاستثمارات في جملة من القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وفيما يلي محتوى هذين البرنامجين .

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يتمثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مخطط اقتصادي خلال الفترة 2004-2001 خصصت له الدولة غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ليصبح غلافه المالي 1216 مليار دج بعد إضافته مشاريع استثمارية جديدة وتوسيع بعض المشاريع الأخرى .[2]

الفرع الثاني : تطور بعض مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009

شهد الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000 – 2009 نموا نسبيا وتحسن في الأداء مقارنة بفترة التسعينات، وذلك ناتج عن البرامج التنموية التي سطرتها الدولة في هذه الفترة وفيما يلي تحليل تطور هذه

---

[1] مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد العاشر ص 147- 2012 .

[2] مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد العاشر، 2012. ص 147 .(نفس المرجع السابق)

المؤشرات أي حجم الناتج الداخلي الخام للبلد، معدلات البطالة ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2009

السنة	الناتج الداخلي الخام مليار دينار	النمو الاقتصادي%	معدل البطالة%
2000	4123.51	3.82	29.77
2001	4227.11	3.01	27.30
2002	4522.77	5.61	25.90
2003	4252.32	7.2	23.7
2004	6149.11	4.3	17.7
2005	7561.98	5.91	15.30
2006	8514.84	1.68	12.30
2007	9366.56	3.37	13.80
2008	11077.13	2.36	11.30
2009	10006.83	1.63	10.16

الجدول رقم 8 تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 [1].

[1] من إعداد الباحث بالاعتماد – :البنك الدولي على الموقع / org.albankaldawli.data://https :، تاريخ الاطلاع 2024/05/05

المطلب الثالث : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

- **تطور مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022**

المراحل	السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة %	التضخم%	الدين العام
مرحلة النمو	2010--2014	4.1	13	3	45
مرحلة التراجع	2015-2019	1.2	12	7	70
مرحلة التعافي	2020-2022	2.3	3	11	52

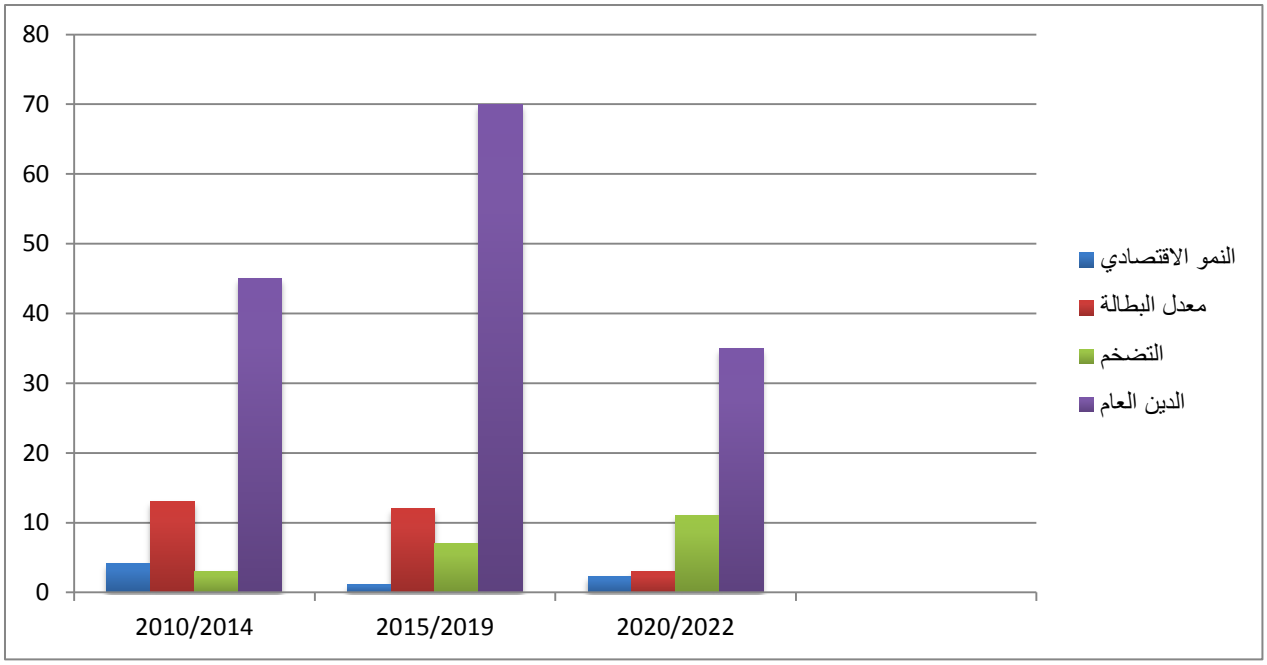
الجدول رقم :9- تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر خلال 2010-2022

المصدر

المكتب الوطني للإحصاء https://www.ons.dz :

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/https://www.oecd.org :

معهد البحوث والدراسات في التنمية/https://www.ird.fr :



مخطط رقم 4 يمثل أعمدة بيانية ل تطور مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

المبحث الثالث : مشاكل و معوقات الاقتصاد الوطني لتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022 . [1]

رغم الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر خلال مطلع الالفينات والى غاية 2014 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية كان الاقتصاد الوطني يعاني من جملة من المعوقات والتي زادت في هشاشة وحالت دون إحداث التنويع الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي وفيما يلي هذه المعوقات :

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغر ب وتو نس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع – ص15 .

المطلب الأول : مشاكل التسيير والتمويل

1) المعوقات المتعلقة بجانب التسيير

تعتبر مشاكل التسيير من ابرز المعوقات التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية على غرار الجزائر، والتي تعاني من مشاكل كبيرة في هذا الجانب لاسيما مشكل البيروقراطية وثقل الإجراءات ...الخ، من جهة أخرى مرت الجزائر بفترة رخاء مالي كبير لم تحسن استغلاله في تنمية بعض القطاعات والتي تعتبر إستراتيجية على غرار القطاع السياحي والفلاحي، أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بعدم الاستقرار في السلطة الحاكمة نتيجة تعاقب المسؤولين على القطاعات فهناك بعض القطاعات تعاقب عليها أكثر من مسؤول في ظرف سنة على غرار القطاع السياحي والفلاحي والري وغيرها.

2) ضعف التمويل البنكي

تعاني الجزائر من ضعف كبير في فعالية منظومتها البنكية والذي انعكس بدوره على مسار التنمية بعض القطاعات الاقتصادية، ففي الجانب المالي سجلت الجزائر أزمتي سيولة لسنة 2010 و2013 وهذا ناتج عن ضعف القنوات البنكية وبريد الجزائر في تسيير السيولة المالية والنقدية، وهذا من شانه أن يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية و تنفيذ المخططات التنموية في الجزائر.

مشكلة البطالة : تعاني الجزائر منذ زمن بعيد (1986) من هاجس البطالة والذي يعتبر تحدي كبير أمام الاقتصاد الوطني حيث سجلت الجزائر معدلات بطالة تفوق 20% خلال التسعينات ومعدلات تفوق 10% خلال فترة الالفينات، وهذا راجع إلى الاختلافات الكبيرة المسجلة في سو ق العمل نتيجة الخوصصة ، وفشل نشاطات الشبكة الاجتماعية في خفض معدل البطالة في الجزائر على غرار عقود ما قبل التشغيل والإجراءات المتعلقة بالاستثمار

ودعم الاستثمار .وعليه فبالرغم من التراجع المسجل في معدل البطالة في الجزائر من 29,5 % سنة 2000 إلى 10 % سنة ، 2011إلا انه هناك تزايد في هذا المعدل إذ تم تسجيل سنة 2015 نسبة 11,2% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما و تشكل هاجس على الاقتصاد الوطني

تراجع وتذبذب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية تعتبر أسعار النفط المحدد الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك لاعتمادها على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها ومشاريعها ومختلف الاستثمارات، وعليه فأي تراجع لأسعار النفط يؤدي إلى انحراف التنمية عن مسارها في الجزائر ومنه عدم تحقيق أهدافها. [1]

3) مشكل التضخم

لقد سجل الاقتصاد الوطني معدلات عالية من التضخم نسبيا، إذ بلغ معدل التضخم نسبة 8,9 % سنة2013 لينخفض هذا المعدل إلى 5,3% سنة 2015 ويبقى مهددا بالارتفاع نتيجة هشاشة الاقتصاد الوطني وتراجع القدرة الشرائية في السنوات الحالية و المقبلة.

المطلب الثاني : مشاكل سياسية واستثمارية و صحية .

1) ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر : شهدت الجزائر عزوف المستثمرين خاصة خارج قطاع المحروقات بسبب انخفاض العائد المنظر وارتفاع تكلفة الإنتاج، وخروج العملات الأجنبية خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، وهذه العوامل الثلاثة هي المسؤولة عن ظهور ما يسمى بالداء الهولندي وظهور بوادره في حالة الجزائر ،

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع ص15 . (نفس المرجع السابق)

من جهة أخرى وفي ذات السياق تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعفا كبيرا في الجزائر لاسيما خلال الفترة الراهنة إذ لم تتجاوز 200مليار دج سنويا .

2) تراجع أسعار النفط :

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، حيث تمثل صادرات المحروقات ما يقارب 95٪ من إجمالي الصادرات و 60٪ من إيرادات الميزانية . أدى انخفاض أسعار النفط العالمية خلال الفترة المذكورة إلى انخفاض كبير في عائدات الجزائر، مما أدى إلى عجز مالي متزايد وتراجع في النمو الاقتصادي.

3) **الفساد :** يُعد الفساد مشكلة كبيرة في الجزائر، حيث يُقدر البنك الدولي تكلفته بنحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما انه يُثبط الفساد الاستثمار ويُعيق التنمية الاقتصادية.

4) **نقص المهارات:**تعاني الجزائر من نقص في المهارات الماهرة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار. يُعيق هذا النقص قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية والمنافسة في الاقتصاد العالمي.

5) **عدم الاستقرار السياسي :** شهدت الجزائر فترة من عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة المذكورة، مما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين وأعاق النمو الاقتصادي. [1]

6) جائحة COVID-1

أدت جائحة COVID-19 إلى انكماش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.3٪ في عام 2020 ، كما أدت الجائحة إلى تفاقم العديد من المشاكل الموجودة مسبقًا، مثل العجز المالي

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع- ص15 . (نفس المرجع السابق)

ونقص التنويع الاقتصادي،عموما ومن خلال ما سبق يتبين أن الجزائر طبقت سياسة مالية انكماشية خلال فترة التسعينات وفق مخططات التثبيت الهيكلي عن طريق تقليص الإنفاق العام ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية وتعديل النظام الضريبي بما يسمح من خلق مصدر للتمويل الموازنة العامة بعيدا عن المحروقات، وترتب على هذه السياسة نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية، ولا يمكن إغفال الضغوطات المؤسسات الدولية وشروطها لتمويل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أما في مطلع الالفينات ارتأت الدولة إلى تطبيق سياسة مالية توسعية مفادها توسيع حجم الإنفاق الاستثماري العام لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ولقد بينت الدراسة ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني حيث لم تصل الجزائر إلى معدل نمو اقتصادي مستمر ومستقر على طول الفترة 1990–2022من جهة أخرى تبرز نتائج الدراسة ضعف فعالية البرامج التنموية المطبقة خلال هذه الفترة، إذ فشلت جل البرامج في إحداث التنويع الاقتصادي حيث سجل الاقتصاد الوطني ضعف مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات على غرار الفندقة وغيرها في الإنتاج الداخلي الخام للجزائر خلال هذه الفترة . [1]

[1] روشو عبد القادر –الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد – 19 دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، وتحليل تطوراته و اتجاهاته من منظور عالمي وإقليمي، ولقد بينت الدراسة من خلال هذا الفصل تراجع وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي عالميا، إذ عرف هذا المؤشر انخفاضا حادا خلال الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي انعكست علية كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال البرامج التنموية التي تبنتها الدولة خلال الفترة 1990 –2022 ، ولقد بينت الدراسة في هذا الفصل تسجيل الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات لاختلالات هيكلية كبيرة ترجع إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها الجزائر ، والتي نتج عنها تراجع وتذبذب في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع في معدل البطالة إلى أعلى مستوياته في حدود 29% خلال فترة التسعينات، ومع تحسن الوضع المالي للجزائر في بداية الالفينات وفي خضم البرامج التنموية التي سطرتها الدولة خلال الفترة 1990—2022 أي برامج الإنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي عرفت بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا إذ سجل الاقتصاد الوطني معدلات نمو اقتصادي موجبة رغم إنها متذبذبة أحيانا، كما سجل الاقتصاد الوطني تراجع في معدلات البطالة إلى حدود 11% سنة 2016 و التي وصلت سنة 2022 إلى 3%من جهة أخرى بينت الدراسة انه بالرغم من بعض النجاحات التي حققتها الجزائر فيما بعض مؤشرات الاقتصادي الكلي في الفترة الأخيرة ، على غرار تراجع معدل البطالة والتضخم إلا إنها فشلت في تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي ، فالاختلالات التي تمس الاقتصاد الوطني من حين لأخر والتي يعتبرها البعض ظرفية هي ليست ظرفية وإنما راجعة لهشاشة الاقتصاد الوطني وكونه اقتصاد ريعي رهين للتقلبات الاقتصادية الخارجية على غرار أسعار النفط وأسعار السلع المستوردة وغيرها .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1990 – 2022

تمهيد

بعدما قمنا من خلال الفصول السابقة بالإلمام بالجوانب النظرية لكل من القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، سنقوم في هذا الفصل بإجراء دراسة قياسية بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية معتمدين في ذلك على البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة ، ولقد تعددت الدراسات حول العلاقات الاقتصادية القياسية بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي ، كما تعددت الطرق الاقتصادية القياسية ، أما بالنسبة لهذه الدارسة فسنحاول من خلال هذا الفصل قياس تأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (2022 – 1990) ، وذلك باستعمال نموذج ardl والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات القياسية الاقتصادية الحديثة ، ولهذا قمت بتقسيم هذا الفصل لمبحثين :

المبحث الأول : المنهجية و تحليل متغيرات الدراسة

المطلب الأول : منهجية وطريقة الدراسة بالإضافة تطور متغيرات الدراسة

الفرع الأول : الطريقة والأدوات

تم استخدام منهجية ARDL والتي تسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في هذه الدراسة والتي يمكننا من دراسة العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمستقل في الأجل الطويل والقصير

ولتطبيق هذه المنهجية يجب توفر الشروط التالية :

- استقرار المتغيرات من نفس المستوى و أن تكون مستقرة في المستوى (0) أو مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) .
- متغيرة مستقرة ومتكاملة من درجة (1) والمتغيرة الأخرى مستقرة في المستوى .
- وستكون خطوات هاته المنهجية كما يلي :

❖ اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية .

❖ اختيار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUNDS TEST

❖ تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل .

❖ تقدير العلاقة التوازنية في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطاء ECM)

❖ الاختبارات التشخيصية :

- اختبار التشويش الأبيض .
- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء .
- اختبار ثبات التباين
- اختبار استقرارية نموذج ARDL

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

نوع المتغير	رمز المتغير	ما يعبر عنه المتغير	المصدر
المتغير التابع	GDP	النمو الاقتصادي	مؤشرات التنمية العالمية
متغير مستقل	TOUR	الإرادات السياحية	مؤشرات التنمية العالمية
متغير مستقل	INV	إجمالي الاستثمارات	مؤشرات التنمية العالمية
متغير مستقل	BC	صافي الميزان التجاري	مؤشرات التنمية العالمية

جدول يبين: تعريف بمتغيرات النموذج

الفرع الثالث : نموذج الدراسة

$$GDP = B0 + B1TOUR + B2INV + B3BC + u$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات فتصبح المعادلة كالتالي :

$$lnGDP = B0 + B1lnTOUR + B2lnINV + B3lnBC + u$$

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على متغيرات النموذج محل الدراسة المستمد من مذكرة ماستر لحميداتو نصر 2015-2014 بعنوان النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي – جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي .

- **التحليل الوصفي للمتغيرات**

في هذا المطلب سنقوم بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المتمثلة في القيمة العظمى، القيمة الدنيا، قيمة المتوسط والوسيط ، وذلك بهدف معرفة تطور قيم البيانات أثناء فترة دراسة، وكذا درجة تجانس مستوياتها .

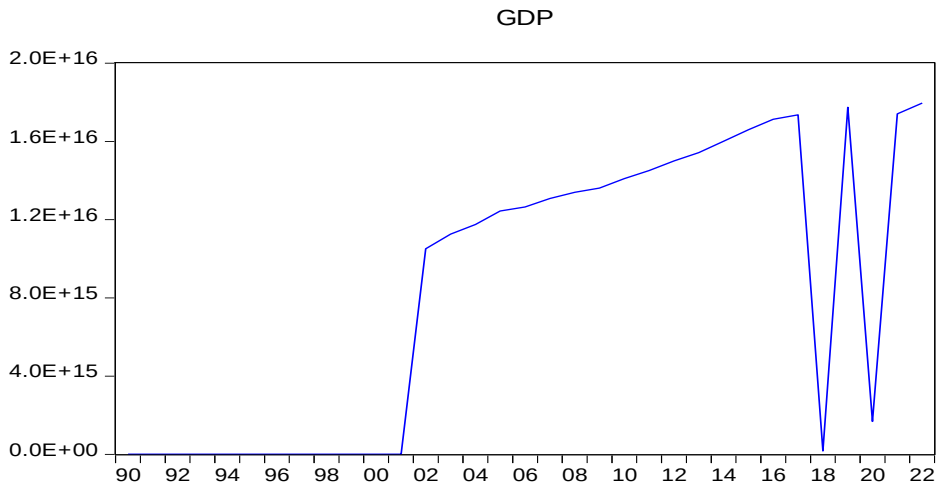
اسم المتغير	أدنى قيمة	الوسيط	المتوسط	أعلى قيمة
lnGDP	32.63330	32.63330	32.63330	32.63330
lnINV	24.31053	24.31053	32.63330	25.06625
lnTOUR	16.74403	18.38504	18.38504	19.59316
lnBC	20.00604	19.48945	19.12361	20.00604

جدول يلخص: الخصائص الإحصائية للمتغيرات

المطلب الثاني : منحنيات تطورات متغيرات الدراسة

الفرع الأول : المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي GDp يعرف على انه الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الجديد لدولة ما والناتج المحلي الإجمالي القديم لها مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي القديم يعد من أهم المعايير الاقتصادية لتقدم الدول ولقد تحصلنا على البيانات الخاصة به من موقع مؤشرات التنمية العالمية .

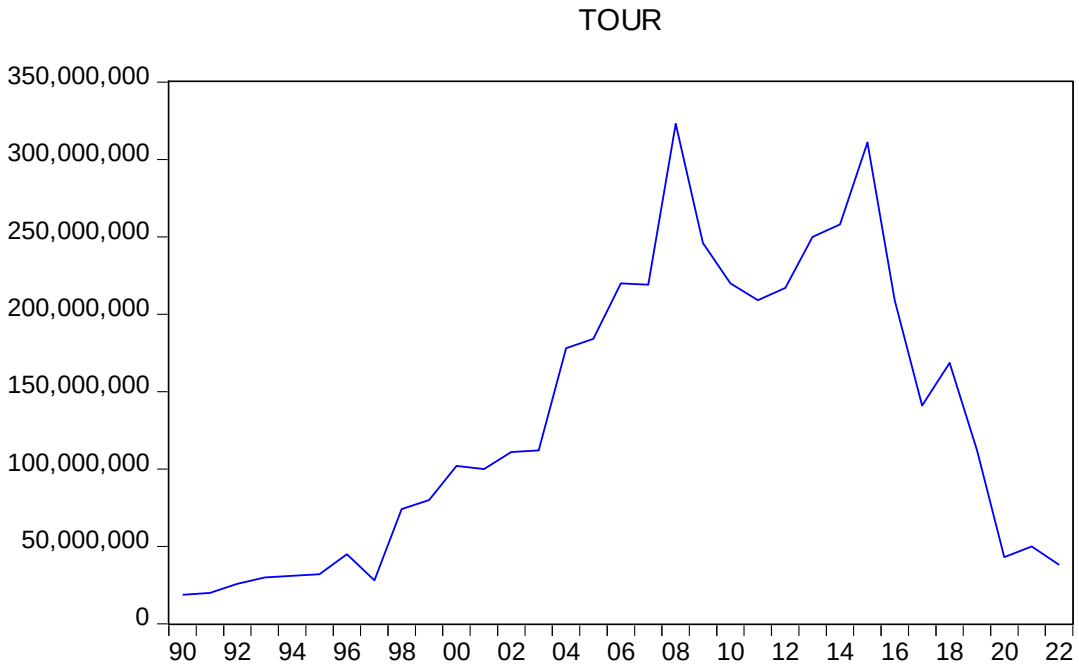


الشكل رقم 2: تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2022) المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews 10

من التمثيل البياني نلاحظ مرور الناتج المحلي في الجزائر بعدة مراحل وتطورات وهذا كله خلال المدة الممتدة من 1990-2022 ،حيث نرى من 1990 إلى 2000 مرحلة ثبات دون تطور كبير أو انخفاض ومن سنة 2000 إلى 2018 تطور كبير وارتفاع لمعدل النمو في الجزائر وهذا كله لأسباب مساعدة كانت تفتقر لها في فترة التسعينات أما بالنسبة للفترة من 2019الى 2022 فتميزت بعدة تطورات وتغيرات بسبب الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حدثت فيها .

الفرع الثاني : المتغيرات المستقلة

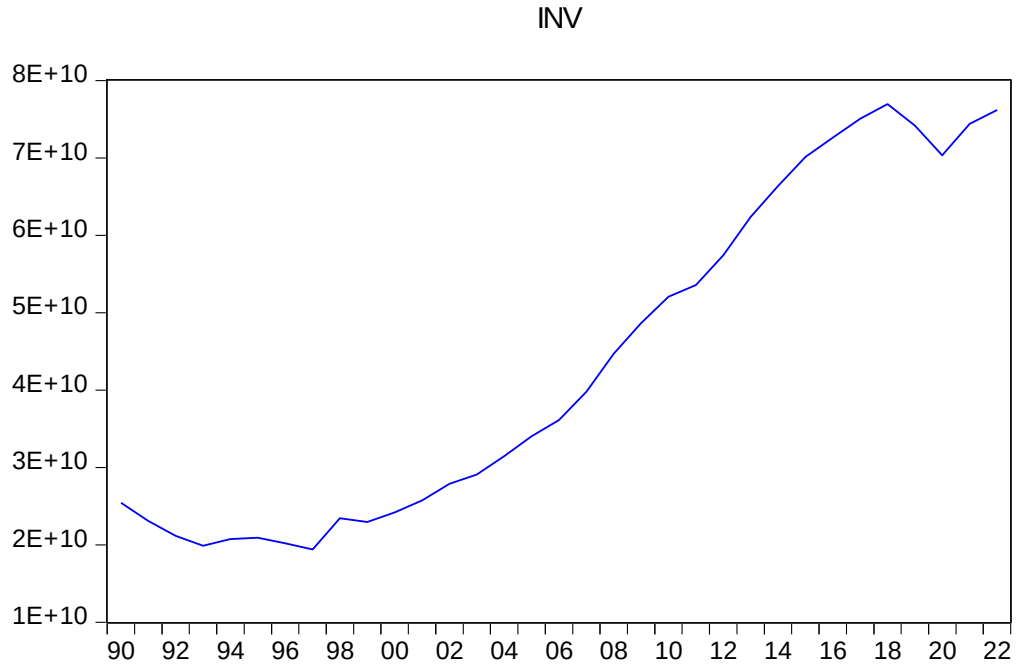
1) تطورات إرادات السياحة والتغيرات التي طرأت عليها في هذه الفترة :



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews 10 – الشكل : البياني رقم 02 تطورات إرادات السياحة .

من المنحنى البياني نلاحظ أن الإرادات السياحية في تطور وارتفاع كبير من سنة 1990الى سنة 2015 ، أما من سنة 2015الى 2022 فقد كانت عبارة عن مرحلة انخفاض ، حيث انخفض من حوالي 31100000 ون إلى 3800000ون وكل هذه المراحل والتغيرات كانت نتيجة لتراكمات وأسباب منها غياب الأمن في فترة التسعينات وتوفر المنافسة الخارجية خاصة من الدول الشقيقة وغياب الثقافة السياحية في الآونة الأخيرة و الضروف الصحية الناتجة عن جائحة كورونا .

2) تطورات إجمالي الاستثمارات في الفترة (1990- 2022)

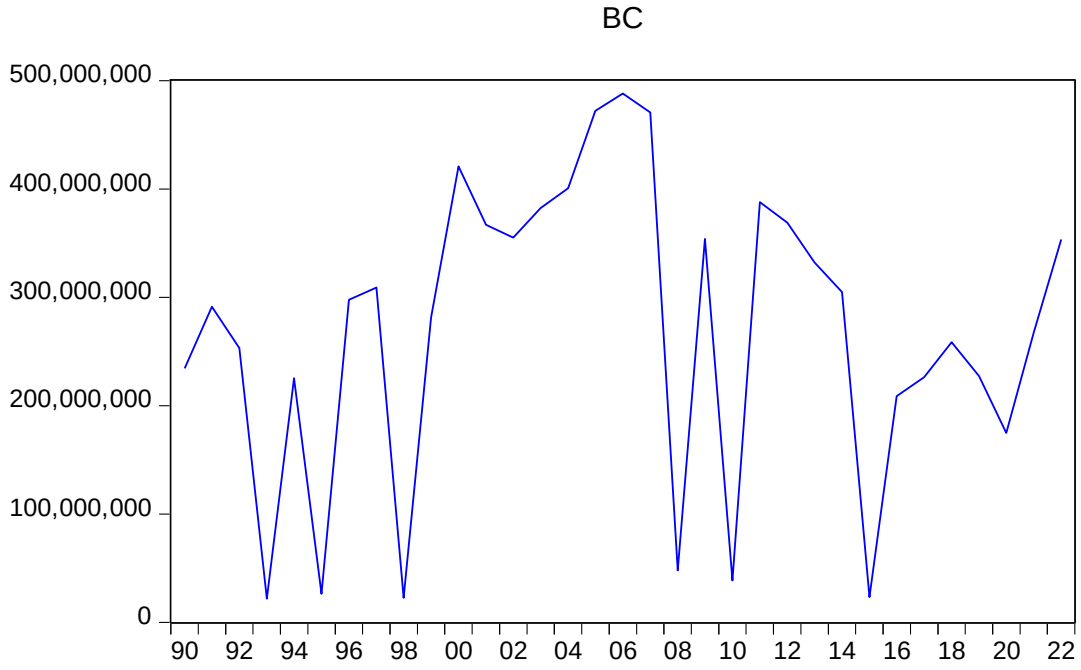


الشكل البياني رقم 03 : لتطورات إجمالي الاستثمارات في الفترة (1990- 2022) -

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews 10

من التمثيل البياني نلاحظ ونستنتج أن إجمالي الاستثمارات في الجزائر في تحسن وتطور دائمين وهذا لأسباب معتبرة مثل دعم الدولة للمؤسسات الناشئة ووضع برامج واستراتيجيات خاصة للتحفيز والعمل والاستثمار .

3) تطورات صافي الميزان التجاري :



الشكل رقم :04 تطورا صافي الميزان التجاري – المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews 10

منحنى تطور صافي الميزان التجاري والذي بدوره يعبر عن الصادرات والواردات يبين لنا أن التجارة في الجزائر في هذه الفترة مرت بتغيرات من زيادة وانخفاض متتاليين وهذا راجع لأسباب معينة مثل قلة الإنتاج والتغيرات المناخية وكذلك أسباب أمنية و صحية مثل جائحة كورونا .

المبحث الثاني : تحليل قياسي لتأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي

المطلب الأول : دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك

الفرع الأول : دراسة الاستقرارية

1) اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر

نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية باعتبار انه شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختيارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها

لقد تم استخدام اختبار ديكي فولر واختبار فيليب بيرون لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية في جميع متغيرات الدراسة ، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة انه غير مستقر مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة .

سنقوم بدراسة استقرارية كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و إرادات السياحة بالإضافة إلى إجمالي الاستثمارات وصافي الميزان التجاري .

➢ **اختبار جذر الوحدة (ADF) :للمتغير التابع GDP**

المتغير	اختبار ديكي فولر	
GDP	المستوى	الفرق الأول
	0.639842 (0.4893)	−6.708214 (0.0000)

وثيقة رقم 01 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

لدينا :

فرضية العدم : H0 إذا كانت () 0.05<PROB نقبل الفرضية الصفرية : يوجد جذر الوحدة ، المتغير ليس مستقر .

الفرضية البديلة : H1 إذا كانت () 0.05>PROB نقبل الفرضية البديلة : لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر .

من خلال النتائج المتحصل عليها والتي توضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

نلاحظ أن PROB =0.000 وهي اقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H1 لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى الأول .

➢ **اختبار جذر الوحدة (ADF) : إجمالي الاستثماراتINV**

المتغير	اختبار ديكي فولر	
	المستوى	الفرق الأول
INV	3.132941 (0.9992)	-4.220755 (0.0025)

وثيقة 02 رقم : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

لدينا :

فرضية العدم : H0 إذا كانت () 0.05<PROB نقبل الفرضية الصفرية : يوجد جذر الوحدة ، المتغير ليس مستقر .

الفرضية البديلة : H1 إذا كانت () 0.05>PROB نقبل الفرضية البديلة : لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر .

من خلال النتائج المتحصل عليها والتي توضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

نلاحظ أن PROB =0.0025 وهي اقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H1 لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى الأول .

➢ **اختبار جذر الوحدة (ADF) : الإرادات السياحية TOUR**

المتغير	اختبار ديكي فولر	
	المستوى	الفرق الأول
TOUR	0.294948 (0.7650)	-7.714466 (0.0000)

وثيقة 03 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

من خلال النتائج المتحصل عليها والتي توضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

نلاحظ أن PROB =0.0000 وهي اقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H1 التي تعني لايوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى الأول .

- **اختبار جذر الوحدة (ADF) : صافي الميزان التجاري BC**

المتغير	اختبار ديكي فولر	
	المستوى	الفرق الأول
BC	-6.057121 (0.0000)	--

وثيقة 04: من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

من خلال النتائج المتحصل عليها والتي توضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

نلاحظ أن PROB =0.0000 وهي اقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H1 التي تعني لايوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى .

2) اختبار جذر الوحدة باستخدام (فليبس بيرون)

من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية حيث يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فوار العادي .

➢ **اختبار جذر الوحدة باستخدام (فليبس بيرون) : للمتغير التابع GDP**

المتغير	اختبار فيليبس بيرون	
GDP	المستوى	الفرق الأول
	0.809937 (0.8822)	-6.659119 (0.0000)

وثيقة05 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

فرضية العدم : H0 إذا كانت () 0.05<PROB نقبل الفرضية الصفرية : يوجد جذر الوحدة ، النموذج ليس مستقر .

الفرضية البديلة : H1 إذا كانت () 0.05>PROB نقبل الفرضية البديلة : لا يوجد جذر الوحدة ، النموذج مستقر .

نلاحظ أن PROB =0.000 وهي اقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H1 لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى الأول وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه باختبار ديكي فولر .

➢ **اختبار جذر الوحدة باستخدام (فليبس بيرون) : إجمالي الاستثماراتINV**

المتغير	اختبار فيليبس بيرون	
INV	المستوى	الفرق الأول
	2.319822 (0.9939)	-4.178114 (0.0027)

وثيقة06 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

نلاحظ أن PROB =0.0162 وهي اقل من 0.05 أي لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى الأول وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه باختبار ديكي فولر .

➢ **اختبار جذر الوحدة باستخدام (فليبس بيرون) : الإرادات السياحية TOUR**

المتغير	اختبار فيليبس بيرون	
TOUR	المستوى	الفرق الأول
	0.269483 (0.7579)	−7.714466 (0.0000)

وثيقة07 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

نلاحظ أن PROB =0.000 وهي اقل من 0.05 آي نقبل الفرضية البديلة H1 لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى الأول وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه باختبار ديكي فولر .

➢ **اختبار جذر الوحدة باستخدام (فليبس بيرون) : صافي الميزان التجاري BC**

المتغير	اختبار فيليبس بيرون	
BC	المستوى	الفرق الأول
	– 6.055018 (0.0000)	--

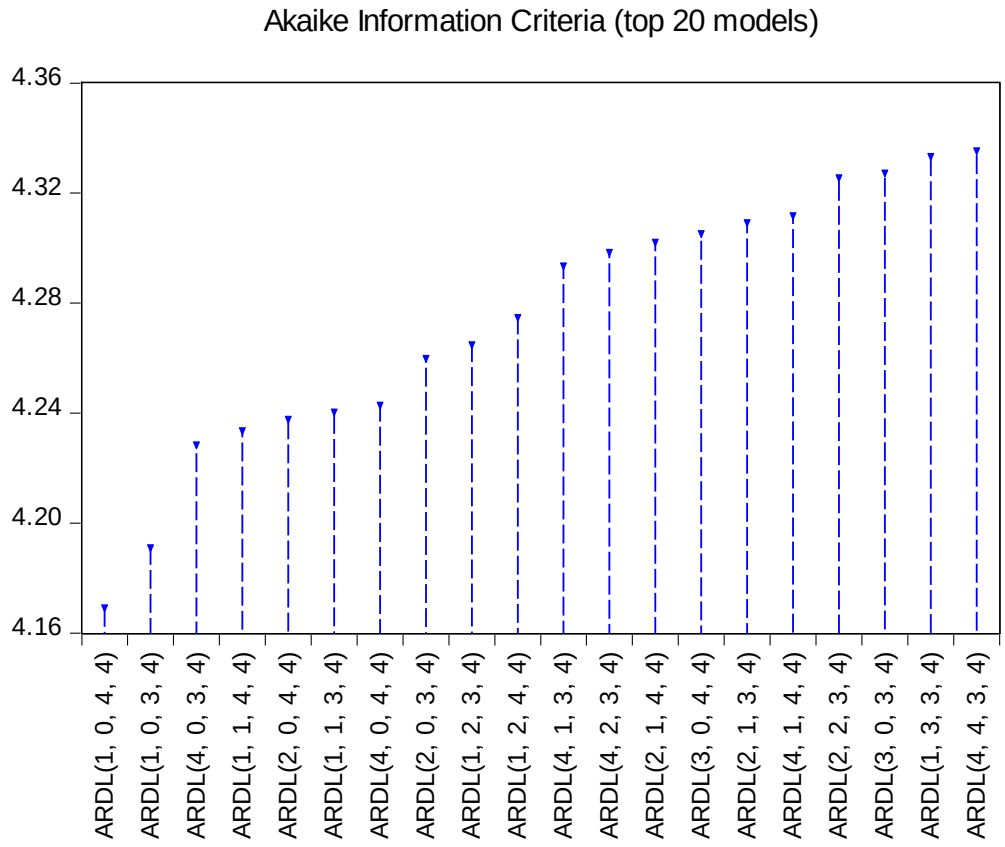
وثيقة08 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

نلاحظ أن PROB =0.0000 وهي اقل من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة H1 لا يوجد جذر الوحدة ، المتغير مستقر في المستوى (0) وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه باختبار ديكي فولر .

ومن خلال النتائج المتحصل عليها سابقا(متغيرات مستقرة في المستوى الاول ومتغير واحد مستقر في المستوى ولا تحتوي على جذر الوحدة) والهدف من هذه الدراسة يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) .

3) اختبار فترات الإبطاء المثلى :

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك يجب أولا تحديد عدد الابطاءات الممكنة، ويتم تحديد درجة التأخير المثلى عند التقدير بالاعتماد على عدة معايير ولقد تم في دراستنا الاعتماد على معيار (Schwarz) SIC وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي:



وثيقة رقم 09 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

نستنتج من الاختبار أن درجة التأخير المثلى هي(4 . 4 . 0 . 1) ARDL

الفرع الثاني : إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUNDS TEST .

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بمتغيرات الدراسة إما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل أي نقول غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات وفقا لمنهج الحدود .

- **الجدول الموالي يوضح نتائج اختيار التكامل المشترك**

النموذج	القيمة الحرجة F = 4.753905		النتيجة
القيمة الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	وجود علاقة تكامل
عند مستوى معنوية 1%	4.66	3.65	مشترك طويلة الأجل
عند مستوى معنوية 5%	3.67	2.79	
عند مستوى معنوية 10%	3.2	2.37	

وثيقة 10: من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

من خلال نتائج اختبار الحدود توصلنا إلى أن قيمة F المحسوبة 4.753905 = F جاءت اكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود BOUNDS TEST ما يعني انه يمكننا رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بان النمو الاقتصادي وكل من إرادات السياحة وإجمالي الاستثمار وصافي الميزان التجاري هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينها علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.01 و 0.05 و 0.1 .

المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية .

الفرع الأول : تقدير نموذج ARDL

باستعمال ARDL تم تقدير أثر المتغيرات على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وكانت نتائج التقدير موضحة كالأتي :

Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(1, 0, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDP(-1)	-0.108812	0.237332	-0.458479	0.6528
LOGINV	-4.401982	2.554231	-1.723408	0.1041
LOGTOUR	-0.512048	1.280553	-0.399865	0.6945
LOGTOUR(-1)	-2.481946	1.579296	-1.571552	0.1356
LOGTOUR(-2)	0.246835	1.690084	0.146049	0.8857
LOGTOUR(-3)	3.992170	1.912602	2.087298	0.0532
LOGTOUR(-4)	5.187586	2.081388	2.492369	0.0240
LOGBC	0.472083	0.399567	1.181486	0.2547
LOGBC(-1)	0.634065	0.378404	1.675628	0.1132
LOGBC(-2)	1.285941	0.398986	3.223020	0.0053
LOGBC(-3)	1.901566	0.462752	4.109253	0.0008
LOGBC(-4)	0.753701	0.611275	1.232998	0.2354
C	-70.15438	50.83000	-1.380177	0.1865

R-squared	0.944991	Mean dependent var	33.67159
Adjusted R-squared	0.903734	S.D. dependent var	5.392783
S.E. of regression	1.673202	Akaike info criterion	4.169200
Sum squared resid	44.79370	Schwarz criterion	4.782126
Log likelihood	-47.45341	Hannan-Quinn criter.	4.361161
F-statistic	22.90517	Durbin-Watson stat	1.617015
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

وثيقة 11 : من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

من الوثيقة أعلاه نلاحظ أن معامل التحديد R-squared = 0.944991 هو مقبول حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم في 94.99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع مما يدل أن هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

والمتغيرات المفسر ة له، كما إن قيمة إحصائية فيشر 22.9057 وبمستوى معنوية 0.00000 أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5% مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية بمستوى معنوية 5% كما أن اختبار جودة التوفيق يؤكد من خلال قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted Square-R والذي بلغ 0.903734% أن التغير في النمو الاقتصادي يرجع إلى المتغيرات المضمنة في النموذج بينما يرجع 9.63% من إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج .

❖ تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (العلاقة التوازنية قصيرة الأجل)

Included observations: 29

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGBC)	0.472083	0.291676	1.618522	0.1251
D(LOGBC(-1))	-3.941208	0.843695	-4.671364	0.0003
D(LOGBC(-2))	-2.655267	0.742320	-3.576983	0.0025
D(LOGBC(-3))	-0.753701	0.512542	-1.470518	0.1608
D(LOGTOUR)	-0.512048	0.997847	-0.513153	0.6149
D(LOGTOUR(-1))	-9.426592	1.697971	-5.551679	0.0000
D(LOGTOUR(-2))	-9.179757	2.163042	-4.243911	0.0006
D(LOGTOUR(-3))	-5.187586	1.628718	-3.185074	0.0058
CointEq(-1)*	-1.108812	0.203420	-5.450863	0.0001

وثيقة رقم 13 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

المعيار الإحصائي :

معامل تصحيح الخطأ ET-1 = -1.108812 وإشارته سالبة ومعنوي حيث prob = 0.0001 وهي اقل من 0.01 حيث نقول انه مقبول إحصائيا وتم تصحيح الخطأ .

المعيار الاقتصادي : نقول إن معامل التصحيح مقبول اقتصاديا بعد إن تم التأكد إحصائيا انه سالب ومعنوي لأنه يمثل سرعة تصحيح الاقتصاد لنفسه في مدة سنة أي سرعة العودة من الاختلالات الحاصلة

❖ تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل

بما أننا توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل ، وفي هذا الإطار تم تحديد أقصى عدد فترات إبطاء ب:4 فترات وبالتالي تم اختيار النموذج
ARDL (1 . 0 . 4 . 4)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINV	-3.969999	2.268069	-1.750387	0.0992
LOGBC	4.552040	0.767676	5.929638	0.0000
LOGTOUR	5.801343	1.059195	5.477125	0.0001
C	-63.26987	41.71398	-1.516754	0.1488

EC = LOGGDP - (-3.9700*LOGINV + 4.5520*LOGBC + 5.8013*LOGTOUR
-63.2699)

وثيقة 12: من إعداد الطالبين مخرجات EVIEWS 10

- نلاحظ أن معلمة الميزان التجاري موجبة أي أن هناك علاقة طردية بينها وبين النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الميزان التجاري ب :1 % ستؤدي بزيادة النمو الاقتصادي ب :4.55 % وكذلك في حالة الانخفاض ، انخفاض الميزان التجاري ب 1 % يعني انخفاض الناتج المحلي ب : 4.55 % ، أما بالنسبة للقيمة الاحتمالية فهيprob = 0.000 وهي اقل من 0.05 وهذا يعني معنوية المعلمة .
- كما نلاحظ إن معلمة الإيرادات السياحية ذات علاقة موجبة مع الناتج المحلي ففي ارتفاعها ب 1% يعني ارتفاع الناتج المحلي ب 5.80 % وعند انخفاضها ب:1 % ينخفض ب: 5.80% أي هناك علاقة طردية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن قيمتها الاحتمالية المقابلة لها معنوية لان : prob =0.0001 وهي اقل من 0.05 .
- بالنسبة للمتغير إجمالي الاستثمارات فهناك علاقة سلبية تكمن في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب : 3.97 % عند انخفاض إجمالي الاستثمار ب 1 % وكذلك في حالة زيادة إجمالي الاستثمارات ب :1 % ينخفض الناتج المحلي ب : 3.97 % ، أما القيمة الاحتمالية فقدرت ب : 0.0992 وهي اكبر من 0.05 وهذا ما يبين عدم معنوية المتغير.
- أما بالنسبة للثابت c فهو ليس معنوي عند كل مستويات المعنوية وقيمته قدرت ب : (- 63.26987) .

علاقة تصحيح نموذج الخطأ تكون كالتالي :

EC = LOGGDP – (−3.9700*LOGINV + 4.5520*LOGBC +
5.8013*LOGTOUR – 63.2699)

الفرع الثاني : الاختبارات التشخيصية

❖ اختبار التشويش الأبيض

Date: 05/21/24 Time: 14:52
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.**| . |	.**| . |	1	-0.226	-0.226	1.7946	0.180
. |* . |	. | . |	2	0.100	0.052	2.1575	0.340
. *| . |	. | . |	3	-0.081	-0.051	2.4034	0.493
. | . |	. | . |	4	-0.016	-0.052	2.4136	0.660
. | . |	. | . |	5	-0.027	-0.034	2.4427	0.785
. | . |	. | . |	6	-0.027	-0.041	2.4724	0.872
. | . |	. | . |	7	-0.028	-0.046	2.5056	0.927
. | . |	. | . |	8	-0.030	-0.050	2.5477	0.959
. | . |	. | . |	9	-0.032	-0.055	2.5948	0.978
. | . |	. | . |	10	-0.030	-0.057	2.6401	0.989
. | . |	. | . |	11	-0.033	-0.062	2.6964	0.994
. | . |	. | . |	12	-0.008	-0.040	2.6995	0.997
. | . |	. | . |	13	-0.010	-0.034	2.7050	0.999
. | . |	. | . |	14	-0.009	-0.038	2.7098	0.999
. | . |	. | . |	15	-0.013	-0.043	2.7201	1.000
.**| . |	***| . |	16	-0.302	-0.360	8.9276	0.916

وثيقة رقم 14 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

من خلال الشكل نلاحظ إن كل قيم معاملات الارتباط الذاتي البسيط والجزئي تقع داخل مجال الثقة ، كما إن إحصائية (lijung box)عند القيمة الأخيرة Qstat = 8.9276 اقل من احصائية30.10 =chideux عند مستوى معنوية 0.05 ومنه سلسلة البواقي عبارة عن تشويش ابيض .

❖ **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.901803	Prob. F(2,14)	0.4282
Obs*R-squared	3.309662	Prob. Chi-Square(2)	0.1911

وثيقة رقم 15 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

حسب اختبار Breuch – Godfrey الذي يختبر مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء فانه يعتمد على إحصائية فيشر F وكما هو موضح في الجدول أعلاه قيمة F-statisic = 0.4282 > 0.05 أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

❖ **اختبار ثبات التباين**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.423636	Prob. F(2,24)	0.6595
Obs*R-squared	0.920678	Prob. Chi-Square(2)	0.6311

وثيقة رقم 16 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

حسب اختبار Breuch – Godfrey الذي يختبر مشكلة ثبات أو تجانس لأخطاء فانه يعتمد على إحصائية فيشر F وكما هو موضح في الجدول أعلاه نلاحظ إن القيمة الاحتمالية فيشر اكبر من مستوى المعنوية 0.05< prob = 0.6595 أي عدم وجود مشكلة ثبات التباين للأخطاء .

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية : (Bera –Jarque)**

	Jarqe-bera
value	0.632195
p-value	0.728988

وثيقة رقم 17 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية Jarqe-bera اكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 %وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

❖ **اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي(Ramsey) :**

	F-Statistic
value	2.515133
p-value	0.0693

وثيقة رقم 18 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

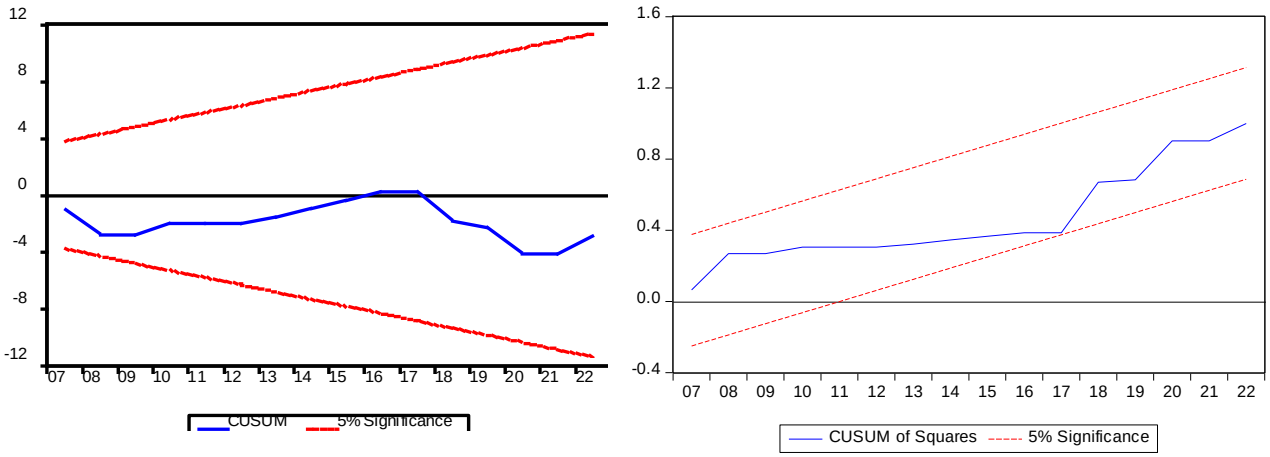
نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F أكبر من 0.05عند مستوى معنوية 5 %وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج.

- **اختبار إستقرارية النموذج ARDL**

للتأكد من استقرارية نموذج ARDL يجب أن لا تكون هناك أي تغيرات هيكلية عبر الزمن وهذا من خلال :

المجموع التراكمي للبواقي cusum

المجموع التراكمي لمربعات البواقي cusum of squares



وثيقة رقم 19 : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

كما هو موضح في الشكل أعلاه تبين لنا أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 ما يؤكد لنا استقرارية المتغيرات في المدى القصير والطويل وانه لا يوجد تغير هيكلي عبر الزمن أي أن نموذج ARDL مستقر هيكليا .

خلاصة الفصل

تضمن الفصل الثالث دراسة تأثير القطاع السياحي مع بعض المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ، حيث قمنا بتطبيق منهجية ARDL وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات فتحصلنا على سلاسل مستقرة في المستوى والمستوى الأول لكل المتغيرات ومنه يمكن تقدير نموذج ARDL ، كما توصلنا من اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك Bounds test إلى وجود علاقة طويلة الأجل وبعد تقدير النموذج وفحص جودته تم التوصل إلى أن هناك متغيرات تؤثر سلبا وأخرى إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل .

خاتمة عامة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قياس أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2022-1990) ، واعتمدنا بعض الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية الاقتصاد القياسي، واستخدام اختبارات الاستقرارية ، وكذلك التكامل المشترك وتطبيق نموذج ARDL ، حيث كانت الدراسة مقسمة إلى ثالث فصول، وعليه قمنا بتحليل النتائج وفق المنهجية التالية :

أولا: اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى: صحة الفرضية أي التنمية السياحية تعني العملية التي تقود إلى استخدام واستثمار الموارد السياحية المتوفرة لتحسين طريقة الحياة المعاشية وتوفير مصدر مالي للخزينة يساهم في دعم النمو الاقتصادي ودعم عجلة التنمية .
- الفرضية الثانية : صحة الفرضية نمو وتطور القطاع السياحي في الجزائر خلال مسارها التنموي 1990-2022 راجع لسياسة الدولة في توجيهها للمشاريع السياحية و الاستثمارات في هذا القطاع خاصة بعد الخروج من النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق .
- الفرضية الثالثة : صحة الفرضية تطور ونمو القطاع السياحي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- الفرضية الرابعة : صحة الفرضية توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإرادات السياحية والنمو الاقتصادي في الجزائر .

ثانيا : نتائج الدراسة

تم تسليط الضوء على اثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تأثير الإيرادات السياحية ، وصافي الميزان التجاري وإجمالي الاستثمارات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990–2022) كان هو الهدف الرئيسي من الدراسة ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- تأثير ايجابي لكل من الإيرادات السياحية و الميزان التجاري أي علاقة طردية بينهما وبين الناتج المحلي الإجمالي
- تأثير سلبي لإجمالي الاستثمارات على الناتج المحلي الإجمالي مع عدم المعنوية في حدود 0.05 ، والذي يمكن قبوله في حدود 0.10 وهذا ما يفسر نسبة مساهمة إجمالي الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتغيرات الأخرى .
- وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 0.01 و 0.05 و 0.1 ، بالإضافة إلى إن المتغيرات متكاملة .

ثالثا : الحلول والتوصيات

زيادة دعم القطاع السياحي للاستفادة أكثر منه ، مع الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات التي تتتمتع بها الجزائر ، لكي يكون القطاع السياحي مبادر بقوة وموازيا لقطاع المحروقات

توعية الجمهور بأهمية النشاط السياحي ومكاسبه وهذا لنشر الثقافة السياحية الغائبة في مجتمعنا .

تكفل الدولة بتهيئة مناطق التوسع السياحي على أساس دراسات تقنية شاملة قصد ضبط وتحديد طبيعة وحجم المشاريع الاستثمارية وتحضير العقار السياحي و وضعه في الشكل الملائم للمستثمرين .

وضع تحفيزات مالية و جبائية تتلاءم وحجم رؤوس الأموال المستثمرة ومدة انجاز المشاريع الفندقية ودخولها في المردودية .

تحفيز المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لزيادة الإنتاج الذي يعد المنبع الرئيسي للتجارة والمقوي لرصيد الميزان التجاري .

تشجيع الاستثمار الداخلي في شتى المجالات بشرط أن يكون تحت رقابة ومتابعة لمساره العملي لضمان نجاحه .

الاعتماد على القطاع الخاص في تطبيق المشاريع الاستثمارية بدلا عن القطاع العام الذي يثبت فشله وعدم نجاحه .

إعداد الموارد البشرية اللازمة لتسيير القطاع السياحي و لترقية الخدمات السياحية و منتوجاتها وذلك لتحسين الصورة السياحية للجزائر المشوهة في نظر السائح الخارجي .

وفي الأخير يمكن القول بعد قيامنا بهذه الدراسة إن للناتج المحلي الإجمالي عدة مصادر تأثر على زيادته وانخفاضه ، ومن هذه المصادر منها يحتاج للتركيز عليه ومنها يجب التخلي عنه أو معالجته ، كما لا يمكننا ان نحصر الحلول والاقتراحات يبقى موضوعنا قابلا للبحث والدراسة بسبب التطور السريع الذي نراه في حياتنا اليومية .

قائمة المراجع

الكتب و المذكرات

01 . عبد العزيز ماهر توفيق – صناعة السياحة– دار الزهران للنشرو التوزيع – عمان – الأردن – 1999 .

02.المساعد زكي خليل – تسويق الخدمات و تقنياته – دار المناهج لنشر و التوزيع – عمان 2005 .

03. مجيد ملوك السمراني – جغرافيا السياحة الحديثة والاقتصاديات – الأردن –دار البازوردي للنشر والتوزيع .

04. حمدي عبد العظيم ، " السياحة"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ،1996 .

05. معهد التخطيط القومي – اقتصاديات القطاع السياحي في مصر و انعكاسها علة الاقتصاد القومي سلسلة قضايا التخطيط و التنمية 124– جمهوريو مصر العربية – ديسمبر– 1998 .

06. عبد العزيز ماهر توفيق – صناعة السياحة– دار الزهران للنشرو التوزيع – عمان – الأردن– 1997 .

07. الظاهر نعيم /سراب الياس – مبادئ السياحة – دار المسيرة للنشر و التوزيع –الطبعة الأولى – عمان – 2001 .

10. مصطفى عبد القادر – دور الإعلان في التسويق السياحي – المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – بيروت – 2003 .

12. الزوكة محمد خميس –صناعة السياحة من منظور جغرافي – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية مصر 1995 .

13. ماهر عبد الخالق السيسي–مبادئ السياحة – مطابع الولاء الحديثة – الاسكندرية – 2002 .

14. دعبس يسرى–الجذب السياحي سلسلة الدراسات السياحية و المتحفية رقم 10– الملتقى المصري للإبداع و التنمية – الاسكندرية –2001 .

22 . شلالي عبد القادر وآخرون الواقع السياحي في الجزائر وأفاق النهوض به في مطلع 2025 الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وأفاق، المركز الجامعي آكلي محمد أولحاج بالبويرة، يومي 11 و 12 ماي 2010 .

23. أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثل ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1 ،2010 .

24. من إعداد الباحث بالاعتماد على – :تيغرسي هواري آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة دراسة حالة ولاية اليزي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص:21 –بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر3 – 2001 ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ،2012 .

25 . بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012 .

26. قرومي حميد، وآخرون، واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ص14 .

27. علي عباس عبد الجليل – مداخلة بعنوان الاستثمار السياحي في ضل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2023–المدرسة العليا الوطنية لعلوم السياسة – جامعة حسيبة بن بوعلي شلف .
29 . شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،العدد الرابع عشر2023 .

30. ضريفة سلايمية – التعجيل بالتغيير تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية الاقتصادية 2006 .
32. بزة صالح، تنمية السوق السياحية في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، .2006 .

33. بن لكحل نوال، وآخرون، السياحة في الجزائر: مقوماتها ومعوقاتها، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، 26و27 نوفمبر .2014 .

34. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران .

35. قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –1970 2012، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، .2014 .

37. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،3. –2009.

38. قندوسي طاوش، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –1970 2012، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014 .

40 . بودخدم كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر –2001 2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،3 –2010 .

41. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2013 .

42. جون مايناردكينز، ترجمة الهام عيداروس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، الإمارات 2010 .

44. امال عطا الله – اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر – 2015 .

46 . روشو عبد القادر –الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد–19 دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد

. 47 . TISSAahmed – economie touristique et aménagement du terriitoire– OPU–Alger–1993

48 . Mabrouk Hocine, code monétaire et financier algérien, édition Houma, Algérie, 2003 .

المجلات :

01. شريط حسين الأمين، فعالية التخطيط للتنمية السياحية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد الرابع عشر-2023 .

02. سيناء صالح مهدي الأحمر. (2020). دور السياحة والنقل في إمارة دبي . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق، المجلد 12 العدد 31 .

03 . هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد الثالث عشر – 2013 .

04. الخولي سيد فتحي أحمد، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المدد الرابع عشر، العدد الأول – 2000 .

06. حمزة علي، وآخرون، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي :حالة الجزائر خلال الفترة -2010 ،1998 مجلة التنظيم والعمل، العدد الخامس .

07. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن، جانفي – 2005 .

08. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد العاشر – 2012 .

10 . حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع .

المواقع الاكترونية

01 المكتب الوطني للإحصاء https://www.ons.dz :

02 . منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/https://www.oecd.org :

03. معهد البحوث والدراسات في التنمية/https://www.ird.fr :

04. حوصلة إحصائية ،2011-1962 تقرير الديوان الوطني للإحصائياتons ، الفصل الرابع عشر، الجزائر -البنك الدولي على الموقع / org,albankaldawli,data://https :
، تاريخ الاطلاع:2024/05/05

05 البنك الدولي على الموقع / org.albankaldawli.data://https :، تاريخ الاطلاع 2024/05/05 .

الملاحق :

الملحق رقم (1): معطيات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية

LOGBC	LOGTOUR	LOGINV	LOGGDP	
19.2726968174741	16.74403408182482	23.95878009691878	25.11115810499581	1990
19.4894460844022	16.81124283151826	23.86214383724048	25.09908551783853	1991
19.34967422519913	17.06200154986545	23.77555801996678	25.11692545858756	1992
16.89668066697385	17.21670793962643	23.7129762903811	25.09570181439131	1993
19.23297559307796	17.24949776244942	23.75608179650034	25.0866611045345	1994
17.08107055953766	17.281246460764	23.76441402366342	25.12395683907731	1995
19.51127592465384	17.62217304773459	23.72766876008887	25.16413861402052	1996
19.54905606643252	17.14771506813948	23.68816372692429	25.17507855345772	1997
16.93250221766025	18.11957565116844	23.87774941964175	25.22482067968817	1998
19.45564702329794	18.19753719263816	23.85694311580987	25.25631936179662	1999
19.85742383829341	18.44048337124854	23.90982242653993	25.29361514655761	2000
19.72058095755732	18.42068074395237	23.97091752587304	25.32317394879443	2001
19.68775613364088	18.52504075927661	24.05157542890885	36.89058965137656	2002
19.76220860684098	18.53400942925937	24.09367660495499	36.96011294338012	2003
19.80830481811189	18.99729410825636	24.17248778533861	37.00221252724671	2004
19.97259960317101	19.03044631557326	24.25037432403359	37.05954073743786	2005
20.00604492754803	19.20913810431664	24.31052824683413	37.07639408361136	2006
19.96969251687112	19.20458228778078	24.40674710458395	37.10983015943237	2007
17.68615606043926	19.59316288118693	24.52364085604543	37.13354590955393	2008
19.68400635650612	19.32084209389664	24.60798200447343	37.14941955265933	2009
17.46475153567401	19.20913810431664	24.67564065296127	37.18478805842183	2010
19.77620962904264	19.15784480992908	24.70422810981417	37.21337321975367	2011
19.72605101200938	19.19540791150473	24.77375417245902	37.24681326259067	2012
19.62094361196706	19.33697147582652	24.85625531429025	37.27442879279314	2013
19.53541757069863	19.36847014288589	24.91829077870969	37.3117213037085	2014
16.95844563062453	19.55530347014351	24.97372550789839	37.34805257624653	2015
19.15652744497713	19.15784480992908	25.00812691848237	37.37955516646192	2016
19.23747074913255	18.76427044834244	25.04156169458293	37.39246687921249	2017
19.37083870384648	18.94244630775669	25.06625430717298	32.79922979712956	2018
19.24109528586867	18.53400942925937	25.02959032279961	37.41435031397082	2019
18.9785757894021	17.57671067365783	24.97618954607329	35.05941372606067	2020
19.40405213299647	17.72753356339242	25.03256987949397	37.39543623832132	2021
19.68297601534533	17.45309671769066	25.05628640612147	37.4269345935802	2022

الملحق (02) لجدول الخصائص الإحصائية للمتغيرات :

	LOGGDP	LOGINV	LOGTOUR	LOGBC
Mean	32.63330	24.37548	18.38504	19.12361
Median	37.00221	24.31053	18.53401	19.48945
Maximum	37.42693	25.06625	19.59316	20.00604
Minimum	25.08666	23.68816	16.74403	16.89668
Std. Dev.	5.788514	0.510825	0.896856	0.975084
Skewness	-0.514413	0.077985	-0.403072	-1.478104
Kurtosis	1.309742	1.396379	1.743274	3.640066
Jarque-Bera	5.383751	3.569398	3.065188	12.57966
Probability	0.067754	0.167848	0.215975	0.001855
Sum	1076.899	804.3907	606.7065	631.0792
Sum Sq. Dev.	1072.221	8.350136	25.73922	30.42522
Observations	33	33	33	33

ملاحق اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر

الملحق رقم :03 للوثيقة رقم 01

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.708214	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم :04 للوثيقة رقم 02

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.220755	0.0025
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 05 للوثيقة رقم 03

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.714466	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

الملحق رقم :06 للوثيقة رقم 04

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.002173	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملاحق اختبار جذر الوحدة باستخدام فيليبس بيرون

الملحق رقم :07 للوثيقة رقم 05

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.659119	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم :08 للوثيقة رقم 06

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.178114	0.0027
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم :09 للوثيقة رقم 07

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.714466	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم : 10 للوثيقة رقم 08

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

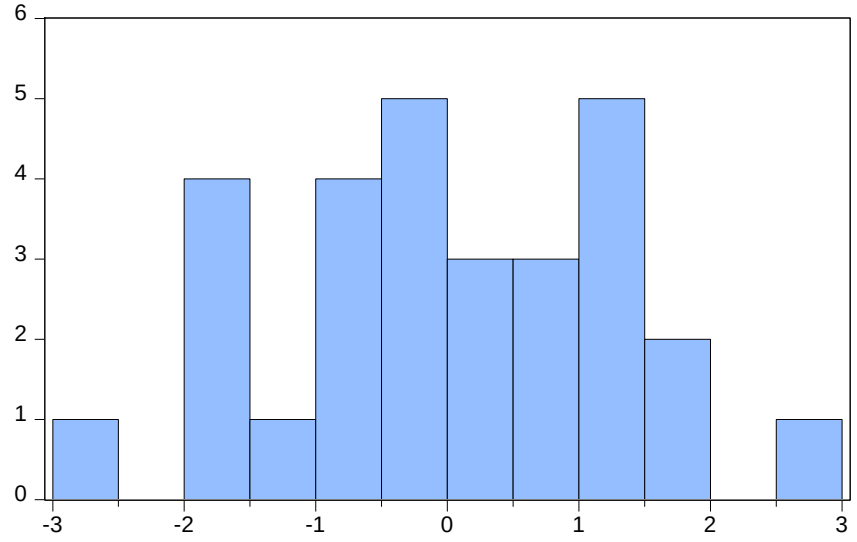
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.072505	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم : (11) للوثيقة رقم (10)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.753905	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم 12 : للوثيقة رقم 17



Series: Residuals	
Sample 1994 2022	
Observations 29	
Mean	-1.04e-15
Median	-0.048976
Maximum	2.591499
Minimum	-2.585712
Std. Dev.	1.264822
Skewness	-0.149413
Kurtosis	2.341290
Jarque-Bera	0.632195
Probability	0.728988

الملحق رقم : (13) للوثيقة رقم (18)

Specification: LOGGDP LOGGDP(−1) LOGTOUR LOGINV LOGBC C

Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 5

	Value	df	Probability
F-statistic	2.515133	(4, 23)	0.0693

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	44.14513	4	11.03628
Restricted SSR	145.0680	27	5.372889
Unrestricted SSR	100.9229	23	4.387951